مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٥٤

الثلاثاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٧/٣٥،
نيويورك

الرئيس:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بلاييز
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد دوراني
	رواندا	السيد باكورامو تسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/1994/1248)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-86978

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/1994/1248)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، واندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتونس، والجزائر، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، وكرواتيا، وكمبوديا، ولاتفيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والنرويج، ونيكاراغوا، وهندوراس يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أزمع، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد أبو عودة (الأردن)، والسيد فرهادي (أفغانستان)، والسيد فالنسيا رودريغيس (إكوادور) والسيد كولا (ألبانيا)، والسيد غراف زورانتزو (ألمانيا) والسيد ويسنومورتي (اندونيسيا)، والسيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد عبد المؤمن (بروني دار السلام)، والسيد باشوفسكي (بلغاريا)، والسيد رحمن (بنغلاديش)، والسيد باتو (تركيا)، والسيد عبدالله (تونس)، والسيد لعمامرة (الجزائر)، والسيد يو (جمهورية كوريا)، والسيد غوريتزا (رومانيا)، والسيد تورك (سلوفينيا)، والسيد سيسي (السنغال)، والسيد إدريس (السودان)، والسيد نوبيلو (كرواتيا)، والأمير سيسوواث سيريراث (كمبوديا)، والسيد بومانيس (لاتفيا)، والسيد رزالي (ماليزيا)، والسيد العربي (مصر)، والسيد السنوسي (المغرب)، والسيد بيورن ليان (النرويج)، والسيد فيلشيز أشير (نيكاراغوا)، والسيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقيت أيضا طلبا مؤرخا ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من السفير دراغوميير دجوكيتش لمخاطبة المجلس. وبموافقة المجلس، اقترح دعوته لمخاطبة المجلس أثناء مناقشة البند المعروض عليه.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

يجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة الوثيقة S/1994/1248. وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1994/1251 التي تحتوي على نص مذكرة للأمين العام مؤرخة ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ يحيل بها قرار الجمعية العامة ١٠/٤٩ المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك".

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أنقل إلى المجلس امتنان وفد بلادي والدول الأعضاء في فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك، لعقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن للنظر في آخر ما استجد على الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك. ويشرفني غاية الشرف أن أخاطب المجلس بصفتي ممثلا لباكستان ورئيسا لفريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك على حد سواء.

إن العالم الإسلامي لا يزال يشعر بالقلق والأسى العميقين إزاء التطورات في جمهورية البوسنة والهرسك منذ بداية الحرب التي فرضها الصرب على البوسنة. إن أعمال العدوان المستمرة على جمهورية البوسنة والهرسك وأعمال "التطهير العرقي" والإبادة

التي لا نهاية لها والتي ترتكب ضد سكانها المدنيين، وبخاصة المسلمين، تشكل واحدة من أخطر مآسي عصرنا الحديث. إن الشعب البوسني ليس هدف العدوان والإبادة الصربيين فحسب، وإنما أيضا الضحية الأعزل لسياسة الكيل بمكيالين التي - من ناحية - فشلت في أن ترد بشكل فعال على العدوان الصربي، ومن ناحية أخرى أنكرت على الشعب البوسني حقه الأصيل في الدفاع عن النفس.

إن القرارات العديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة - والتعهدات والوعود المقدمة لحكومة وشعب البوسنة والهرسك - لا تزال غير منفذة وغير منجزة. إن جريمة إبادة الأجناس وحملة "التطهير العرقي" المنهجية والجرائم ضد البشرية، والانتهاكات الأخرى للقانون الانسان الدولي لاتزال مستمرة دون رادع ودون هوادة.

وانطلاقا من روح السلم والمصالحة قدمت حكومة البوسنة والهرسك تنازلات وتضحيات كبيرة. وأبدى الرئيس علي عزت بيغوفيتش حنكة سياسية كبيرة بقبول اقتراح السلم الذي قدمه فريق الاتصال الأوروبي المكون من خمس دول، الذي أيده مجلس الأمن في الماضي القريب. إن اقتراح السلم هذا لا يفي بمتطلبات العدالة والإنصاف، لأنه لن يقضي تماما على عواقب العدوان الصربي و "التطهير العرقي" في البوسنة والهرسك، بيد أننا نمتدح حكومة البوسنة والهرسك على ما أبدته من موقف بناء وحسن نية.

لكن الطرف البوسني الصربي لايزال يعارض بعناد خطة السلم. ونحن ندين ونشجب بكل قوة هذا الموقف المتعنت والتجاهل المتواصل لإرادة المجتمع الدولي.

وفي حين دلل الصرب على ازدرائهم الكامل لقرارات مجلس الأمن الإلزامية وقف المجتمع الدولي، بكل أسف، موقف المتفرج الصامت. ومن الغريب أن مجلس الأمن بدلا من أن يعاقب الصرب، اتخذ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)؛ الذي يخفف جزئيا من الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) استجابة لاستعدادها لوضع عدد محدود من المراقبين الدوليين على طول حدودها مع المناطق التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة. ونحن نعتبر هذا العمل من جانب مجلس الأمن مكافأة للمعتدي ونرى أنه قد أدى الى زيادة تشدد الموقف الصربي فيما يتعلق بالتسوية السلمية الشاملة في البوسنة والهرسك. وقد صوتت باكستان ضد ذلك القرار.

منذ بداية الصراع ما فتئت منظمة المؤتمر الإسلامي تتابع عن كثب الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك. وقد أيدت دوما الحقوق المشروعة لجمهورية البوسنة والهرسك وشعبها. وستواصل منظمة المؤتمر الإسلامي تقديم دعمها الثابت لأشقائها البوسنيين.

إن الدورة الطارئة السابعة لوزراء خارجية المؤتمر، التي عقدت في اسلام آباد في الفترة من ٧ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أصدرت اعلانا واتخذت قرارا شاملا يحثان بقوة جميع المعنيين على اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز عملية السلم وإزالة آثار العدوان ضد البوسنة والهرسك.

ويرى المؤتمر أن حظر السلاح المفروض على يوغوسلافيا السابقة بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) لا ينطبق على البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق فإن القرار ذي الصلة الصادر عن الاجتماع الطارئ السابع لمؤتمر وزراء الخارجية أكد على عدم جواز انطباق قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) على جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا، ودعا مجلس الأمن الى تأكيد ذلك. كما جاء في القرار

> "وإن لم يرد تأكيد من مجلس الأمن في هذا الشأن، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مع دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة قد تخلص الى أن بوسعها فرادى أو جماعات تزويد حكومة جمهورية البوسنة والهرسك بوسائل الدفاع عن النفس." (A/49/448، ص ٣٧).

وما فتئت باكستان تنادي دوما بأن الحق الأصيل لشعب البوسنة في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن يستعاد دون إبطاء. ونعتقد أن عدم التوازن العسكري في صالح الطرف الصربي يشكل عاملا هاما جدا في ارتكاب التطهير العرقي وأعمال إبادة الأجناس ضد المدنيين البوسنيين العزل. إن فرض الحظر على شحنات

الأسلحة والمعدات العسكرية الى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة لم يحقق السلم والاستقرار. والواقع أنه أدى الى استمرار العدوان ضد جمهورية البوسنة والهرسك بقوة أكبر، وأدام الفظائع والمذابح وأعمال القتل للمدنيين العزل في البوسنة وأغلبهم من المسلمين. وإن التفوق العسكري للجانب الصربي جعله يزيد من تحديه لإرادة المجتمع الدولي.

وبمقتضى المادة ٥١ من الميثاق، فإن الحق الطبيعي للدول الأعضاء في الدفاع عن نفسها لا يجوز أن ينتقص

"الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي."

وجمهورية البوسنة والهرسك، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، لا تزال تحت رحمة عدو يهدف الى إبادة تلك الدولة. وفي ظل هذه الظروف، فإن إنكار انطباق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على جمهورية البوسنة والهرسك يشكل تنازلا خطيرا ومخزيا من جانب الدول الأعضاء للأمم المتحدة عن واجباتهم والتزاماتهم بمقتضى الميثاق.

ما فتئ الرئيس علي عزت بيغوفيتش يتحلى بقدر كبير من الشجاعة والمرونة بالسعي الى الرفع القانوني للحظر المفروض على الأسلحة، مع تأجيل تطبيقه الفعلي لفترة تصل الى ٦ أشهر، لإعطاء الصرب البوسنيين الوقت لقبول خطة السلم. ومجلس الأمن ينبغي أن يتحرك الآن بسرعة لإنهاء حظر الأسلحة المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة الولايات المتحدة مؤخرا في مجلس الأمن، وسنؤيد تأييدا كاملا الاتخاذ المبكر لمثل هذا القرار. ونحث جميع أعضاء المجلس على تأييد هذه المبادرة بالإجماع.

وفي الوقت ذاته، ينبغي للمجلس اتخاذ المزيد من التدابير وذلك بإعلان الـ ٥١ في المائة كلها من الأراضي المخصصة لاتحاد المسلمين - الكروات "منطقة آمنة". وينبغي لمجلس الأمن أن يرد ردا فعالا على أية انتهاكات أخرى لقراراته، لا سيما تلك الخاصة بالمناطق الآمنة باستخدام القوة والضربات الجوية. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع كارثة انسانية أخرى في سراييفو خلال أشهر الشتاء القادمة.

إننا نلاحظ أن المحكمة الدولية المنشأة لمقاضاة الأشخاص عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في جمهورية يوغوسلافيا السابقة باشرت أعمالها. ونناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة المادية والمالية لميزانية المحكمة الدولية، التي أسهمت فيها باكستان بمليون دولار. ونحث المحكمة على اتخاذ خطوات عاجلة لمحاكمة ومعاقبة مجرمي الحرب. كما ينبغي للمحكمة أن تنشئ مكتب اتصال في سراييفو بغية تنسيق عملها مع السلطات في البوسنة والهرسك.

ختاما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد الدعم الكامل لباكستان، حكومة وشعبا، للموقف التوفيقي المبدئي الشجاع لحكومة البوسنة، وخاصة بقبولها خطة السلم المقترحة من فريق الاتصال الأوروبي المكون من خمس دول، وبعرض تأجيل رفع حظر الأسلحة. وسنواصل دعم شعب البوسنة والهرسك الشجاع في كفاحه العادل من أجل البقاء والحرية.

السيد مريمية (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يناقش المجلس اليوم مرة أخرى الحالة في البوسنة والهرسك. إلا أنه يقوم بذلك في سياق جديد. والواقع أن جهود السلم في الأشهر الأخيرة أحرزت نتائج كبيرة نحتاج الى توطيدها وتحسينها.

فبعد خطة عمل الاتحاد الأوروبي التي تضمنت معايير الاتفاق السياسي منذ سنة، وما تبعها من نقاط تحول في الصراع نتيجة إنذار سراييفو وتشكيل الاتحاد الكرواتي البوسني، فإن إقامة فريق الاتصال جعل من الممكن توحيد الجهود الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

وخطة العمل المقدمة للأطراف من جانب فريق الاتصال حظيت بدعم المجتمع الدولي. وقبلتها حكومة ورئيس جمهورية البوسنة والهرسك - الذي نشكره - وكرواتيا وصربيا. والبوسنيون الصرب وحدهم رفضوها حتى الآن.

وقد انعكس تغير موقف سلطات بلغراد في قطع العلاقات السياسية والاقتصادية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والصرب البوسنيين الذين فرض عليهم القرار ٩٤٢ (١٩٩٤) جزاءات صارمة. والواقع أن سلطات بال التي نصبت نفسها أصبحت الآن في عزلة تامة.

وفي الوقت ذاته مازالت المفاوضات الخاصة بنمط التعايش في كرواتيا مستمرة، ويجري إعداد خطة للتسوية السياسية، في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. كما أن سلسلة من الاتصالات رفيعة المستوى بدأت بين زغرب وبلغراد في الاسبوع الماضي بتشجيع من الرئيسين المشاركين. وهذه الاتصالات، إذا استمرت بحسن نية قد تكون حاسمة. فالواقع أنه لا يمكن تحقيق تسوية دائمة في البوسنة والهرسك دون الاتفاق مع كرواتيا. والاعتراف المتبادل بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) هو مفتاح الحل السياسي للصراعين.

ويجب أن تقيَّم النتائج المحرزة في ضوء ما كان من الممكن أن يكون قائما في البوسنة والهرسك لو أن المجتمع الدولي لم يبد عزيمته في سراييفو، وإرادته على التوصل الى وقف الأعمال القتالية، وتصميمه على النهوض بحل سياسي.

ومن هذا المنطلق، وفرت قوة الأمم المتحدة للحماية، بمواصلة مهمتها في ظروف بالغة الصعوبة في معظم الأحيان، البيئة اللازمة للبحث عن حل سلمي، بالعمل بلا كلل من أجل إبرام ومراقبة اتفاقات لوقف إطلاق النار وفض الاشتباك. كما أدت القوة دورا لا يقدر بثمن في إمداد السكان بالمساعدة الانسانية التي لولاها لما استطاع غير المقاتلين أن يظلوا على قيد الحياة. وهي حقا جديرة باسمها "قوة الحماية". ويجب ألا ننسى أن هذه القوة أنقذت مئات الألوف من الأرواح البشرية. ونحن نشيد بعملها.

وسيواصل المجتمع الدولي الآن جهوده من أجل التغلب على عناد من رفضوا خطة السلم، وتشجيع من قبلوها على المضي قدما نحو تسوية شاملة.

وفي هذا الصدد، نتوقع من بلغراد أن تعترف بالبوسنة والهرسك وكرواتيا، وتواصل دعمها لخطة فريق الاتصال، وتستمر في قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الصرب البوسنيين، وتوافق على خطة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة التي ستعرض على الأطراف كأساس للحل السياسي في كرواتيا.

أما بالنسبة للصرب البوسنيين، فهناك وسيلتان يمكننا بهما أن نحملهم على قبول خطة فريق الاتصال: من ناحية عن طريق الاستمرار في فرض العزلة السياسية والاقتصادية الصارمة التي ستؤدي الى تكثيف الضغوط التي تمارس عليهم بالفعل نتيجة الاستنزاف التدريجي لمخزوناتهم الحالية؛ ومن ناحية أخرى عن طريق التأكيد على أن مختلف الجماعات ستتمتع بحقوق متساوية فيما يتعلق بالدستور، شريطة المحافظة على سلامة البوسنة والهرسك. وهذا سيبطل الحجج التي يتعلل بها الصرب المتشددون الآن لخداع سكانهم، ورفض اقتراحاتنا تحت ذريعة أنهم يتعرضون لمعاملة مجحفة.

وهناك حاجة الى ترسيخ النتائج التي حققتها العملية الدبلوماسية والبناء عليها. وهذا هو السبب في استمرار الجهود المبذولة في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وفريق الاتصال. ومن الأساسي، في هذا الصدد، الإبقاء على خط عمل موحد وحاسم والتمتع بدعم المجتمع الدولي.

ومع ذلك، ورغم مواصلة العملية السياسية وممارسة الضغوط على الصرب البوسنيين، لا يسعنا إلا أن نشير بكل أسف الى الميل الى التماس الحل العسكري.

إن الأعمال الأخيرة التي قامت بها قوات حكومة البوسنة والهرسك والاتحاد الكرواتي - البوسني، وبالذات في منطقة بيهاتش وحول سراييفو، إذا استمرت، يمكن أن تؤدي الى تصعيد لا نعرف عقباه، وإن كنا ندرك نتائجه السياسية: توقف العملية الدبلوماسية والانسحاب النهائي لقوة الأمم المتحدة للحماية، التي ستمنع من ممارسة ولايتها، والتي سيتعرض أمنها للخطر. لذا، فإننا نناشد حكومة البوسنة والهرسك والأطراف المعنية الأخرى، بكل قوة، أن توقف

الأعمال القتالية، وتمتنع عن شن هجمات عسكرية جديدة.

ومن الواضح أن الاقتراحات الداعية الى رفع حظر توريد الأسلحة الى حكومة البوسنة والهرسك، حتى إذا أرجئ لفترة ستة أشهر، ستؤدي الى نفس النتائج.

أولا، مواصلة الجهود الدبلوماسية ستتعرض للخطر. فلا يمكننا في الواقع أن نتبع منطق الحرب ومنطق السلم في آن واحد. وبمجرد العلم بقرارات المجلس، ستبدأ الأطراف الاستعداد للحرب.

وستتعرض قوة الأمم المتحدة للحماية لعواقب الأعمال العسكرية الهجومية والعمليات الانتقامية. وستصبح رهينة، وسيتعرض أمنها للخطر، وستغدو عديمة الفائدة. والإعلانات العديدة الصادرة عن الأطراف الرئيسية في الميدان لا تدع مجالا للشك في هذا الموضوع - وهذه هي سلسلة الأحداث التي ستبدأ عندئذ.

وهذا التدبير سينطوي حتما على ضرورة انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية، الذي سيتعين تنفيذه قبل رفع الحظر فعليا. وأذكر، علاوة على ذلك، بأن القوة قد وزعت في الإطار الذي نشأ بإرساء حظر الأسلحة. وإلغاء هذا الحظر سيؤثر حتما على نفس الظروف التي سمحت بوزع القوة. وانسحاب القوة سيعني التوقف عن توفير المساعدة والحماية لكثير من الناس.

علاوة على ذلك، فإن رفع الحظر على توريد الأسلحة للبوسنة والهرسك سيصعد التوترات بين مجتمعات البوسنة والهرسك، والبلدان التي انبثقت من يوغوسلافيا السابقة. وسيكون حقا من الصعب للغاية تجنب المطالب المضادة. ونشير هنا الى أن سلوفينيا تقدمت فعلا بطلب من هذا النوع. كما أن كرواتيا، وهي نقطة العبور الإلزامية لشحنات الأسلحة المتجهة الى البوسنة والهرسك، سيتسنى لها، مثلا، فرض شروط سياسية على جهة وصول الأسلحة.

أخيرا، سيعمل الصرب البوسنيون، من جهتهم، على وضع نهاية لأي فرصة للحوار. والتطرف المتزايد الذي سيتبع ذلك سيغلق الطريق أمام أية تسوية سياسية، لا في البوسنة والهرسك وحدها بل في كرواتيا أيضا.

إن الظروف لا تبرر بأي حال من الأحوال رفع حظر الأسلحة في وقت استقر فيه الوضع العسكري، أو على الأقل كان مستقرا حتى الأيام القليلة الماضية؛ وقت يواصل فيه فريق الاتصال جهوده بنشاط، وتمارس ضغوط جديدة ضد الصرب البوسنيين، وأخيرا، بينما تجري مشاورات بشأن المناطق التي تحميها الأمم المتحدة في كرواتيا. وهي بالقطع لا تبرر استئناف الأعمال القتالية التي نشهدها في الآونة الأخيرة.

لهذه الأسباب، لن تدخر حكومتي جهدا لمعارضة الاتجاهات المنبثقة عن تحبيذ الحل العسكري. وستكرس كل طاقاتها لتوطيد وتطوير النتائج التي حققتها العملية الدبلوماسية. وهي مقتنعة بأن مجلسنا سيقدم تأييده الكامل للجهود الجارية حاليا، ولمواصلة العملية السياسية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن مناقشة المجلس للمسألة المتعلقة بالحالة في البوسنة والهرسك تجري في ظل خلفية من التكثيف الجذري للأعمال القتالية بين أطراف الصراع. ومرة أخرى تراق الدماء، ويزداد عدد اللاجئين، ويصبح إيصال المساعدة الانسانية أكثر صعوبة، ويتصاعد التهديد بنشوب حرب شاملة. وهذا كله لا يعوق فحسب من جهودنا لإيجاد تسوية تقبلها جميع الأطراف البوسنية، بل يمكن أيضا أن يؤدي الى انهيار تام للجهود المبذولة لإحياء عملية السلم.

ومن دواعي قلقنا العميق أن التصعيد العسكري الحالي في البوسنة وفقا للمعلومات المتاحة، أصبح ممكنا الى حد بعيد نتيجة استمرار وصول شحنات الأسلحة الى قوات الحكومة البوسنية، انتهاكا لأحكام الحظر العسكري.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الانتهاكات لقرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) قد أصبحت صارخة تماما والحقائق المتصلة بذلك يسلم بها علنا حتى على المستوى الحكومي.

وفي الظروف الحالية من السليم أن نتذكر مرة أخرى أن صراع البوسنة لن يُحل بالوسائل العسكرية وأن السبيل الوحيد لإقرار السلم يتمثل في التسوية السياسية الناتجة عن المفاوضات.

هذه بالتحديد هي السياسة المحددة في القرارات التي اتفق عليها في فريق الاتصال، وفي هذا الصدد، تعتزم روسيا بثبات أن تحترم التزاماتها. ونعلق أهمية كبرى على كون المبدأ الذي اتفق عليه وزراء الشؤون الخارجية لفريق الاتصال بشأن استخدام الحوافز السلبية والإيجابية، بناء على مواقف الأطراف إزاء مقترحات السلام، قد لقي التأييد في إطار مجلس الأمن. وعلى هذا الأساس اتخذ المجلس قرارا بتشديد الجزاءات ضد حرب البوسنة باعتبارهم طرفا رافضا لخريطة الحدود الإقليمية، وفي الوقت ذاته، فرض جزاءات جزئية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي أيدت خطة السلام وأغلقت حدودها مع البوسنة والهرسك أمام الجميع ما عدا الإمدادات الإنسانية. ومن المهم أن نلحظ أن هذه القرارات الصادرة عن المجلس تطبق بالفعل وتعمل بفعالية لصالح التسوية السلمية. ومن الضروري أن نذكر بوضوح أن لدى المجتمع الدولي الآن حليفا في بلغراد يساعد في ممارسة الضغط على قيادة صرب البوسنة بغية حفزها على اتخاذ قرارات توفيقية صعبة ولكن ربما تكون القرارات الممكنة الوحيدة.

وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن الأعمال الهجومية التي تشن في البوسنة والهرسك لا تشجع بأي حال تحقيق الحلول التوفيقية. بل إنها تفضي إلى زيادة تصلب أو تعزيز مواقف أطراف الحرب في قيادات جميع أطراف الصراع. ومما يبعث على الانزعاج الخاص في الآونة الأخيرة استخدام قوات حكومة البوسنة للمناطق الآمنة في شن هجمات وأعمال استفزازية تهدد أرواح السكان المدنيين والمجازفة باحتمال قيام أعمال عسكرية واسعة النطاق. وندعو حكومة البوسنة وجميع أطراف الصراع أن ترفض محاولات حل المشكلة بالوسائل العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري الآن إدخال بعض التغييرات على مفهوم ونظام المناطق الآمنة، آخذين في اعتبارنا التقييمات والتوصيات السليمة التي وضعها الأمين العام، ولا سيما في تقريره الصادر في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤ والوارد في الوثيقة S/1994/555. وفي هذا الصدد، لا ينبغي النظر إلى قرارات مجلس الأمن المحتملة باعتبارها تستهدف طرفا معينا. بل على النقيض من ذلك، فإن الهدف يتمثل في التطبيق الأكثر دقة لروح ونص القرارات التي يتخذها المجلس، وعلى وجه الخصوص من وجهة نظر حماية مصالح السكان المسالمين والحيلولة دون تدهور الحالة إلى مواجهة عسكرية لا يمكن التحكم بها.

إننا نشيد بشجاعة قوة الأمم المتحدة للحماية التي تضطلع بكرامة، في ظروف صعبة، بمهمة تتسم بالمسؤولية والروح الإنسانية الرفيعة. ونلحظ الجهود الدؤوبة التي تبذلها القيادة السياسية والعسكرية للقوة لإيجاد حل للحالات العديدة المعقدة عن طريق المفاوضات.

وفيما يتصل بفكرة رفع الحظر على إيصال الأسلحة إلى حكومة البوسنة والهرسك، تواصل روسيا الالتزام بالبلاغ الصادر عن وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء في فريق الاتصال. ونعتقد أن رفع الحظر تدبير فعال لا ينبغي النظر فيه إلا بعد استنفاد جميع الوسائل السياسية، وهذا بالتأكيد لم نصل إليه بعد. وعلاوة على ذلك، سيكون لرفع الحظر في هذه الظروف آثار سلبية بالغة على العملية السياسية وعلى استمرار تقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان البوسنة والهرسك وعلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تشارك روسيا فيها أيضا، وبالطبع، في تحديد موقفنا إزاء فكرة رفع الحظر، كما في تقييم آخر الأحداث الجارية في البوسنة والهرسك، لا يسعنا إلا أن نأخذ في اعتبارنا المصالح الأمنية لأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، بما في ذلك الكتيبة الروسية الموزوعة في إحدى المناطق الخطرة في سراييفو.

وختاما، روسيا على اقتناع راسخ بالحاجة إلى الدعم الشامل للجهود السلمية ومواصلتها لتشجيع الأطراف على اعتماد مقترحات فريق الاتصال. ونرى أن هذه المقترحات، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن المختصة، أساس واقعي للتسوية السلمية الدائمة القائمة على مبادئ العدالة والحياد وتساوي الجميع في الحقوق.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تجسدت آراء حكومتي في الحالة في البوسنة والهرسك تجسدا تاما وبليغا في البيان الذي أدلت به الرئاسة الألمانية نيابة عن الاتحاد الأوروبي في مناقشة الجمعية العامة في الأسبوع الماضي وسيدلي السفير زو رانتزاو مرة أخرى ببيان، نيابة عنا بوصفه عضوا في الاتحاد الأوروبي، في المناقشة الحالية.

في الوقت الذي نجري فيه هذه المناقشة تبقى الحالة في البوسنة هشة للغاية. والأمل الوحيد في إنهاء العنف وفي نهاية المطاف استعادة السلم والرخاء يكمن في التسوية التفاوضية التي تتفق عليها جميع الأطراف؛ ولكن هذه النتيجة السعيدة التي تشتد الرغبة فيها لم تصبح في المتناول بعد.

طوال هذا الصراع الرهيب، كان لسياسة حكومتي ثلاثة أهداف أساسية: إنهاء القتال من خلال تشجيع التسوية السلمية؛ ومنع تكثيف الصراع وانتشاره؛ وتخفيف معاناة المدنيين الأبرياء من جميع الأطراف بدعم وحماية جهود الإعانة.

ولقد أسهم عمل قوة الأمم المتحدة للحماية التي نسهم فيها بقوات كبيرة إسهاما أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق جميع هذه الأهداف الثلاثة. ولا تزال هذه الأهداف سليمة اليوم كما كانت عليه في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وقد تم تحقيق الكثير. ففي هذا الوقت من العام الماضي كان يسقط فوق سراييفو ٥٠٠ ١ قذيفة يوميا. واليوم، في وجود قوة الأمم المتحدة للحماية وتهديد القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بفرض منطقة محظورة حول المدينة، توقفت عمليات القصف إلى حد كبير. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام، قتل القناصة من الجانبين ٨٩ مدنيا في سراييفو. ومنذ أن تفاوضت قوة الأمم المتحدة بشأن اتفاق لمناهضة أعمال القنص في أواسط آب/أغسطس، لم تحدث إلا ١٠ حوادث قتل. والخدمات العامة في سراييفو تشتغل الآن على مستوى أعلى من مستواها وقت اندلاع الحرب. وأن إمدادات الغاز والكهرباء أفضل بكثير مما كانت عليه في الشتاء الماضي. وقد تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الشهر الماضي من إيصال ألفي طن من الإعانة إلى سراييفو أكثر مما كان مقررا.

وأحرز أيضا تقدم كبير هذا العام في البوسنة الوسطى، حيث أدت نهاية عام من القتال المرير بين البوسنيين والبوسنيين الكرواتيين إلى وقف لإطلاق النار بين قواتهم، وبمساعدة الوساطة الأمريكية، إلى اتفاق واشنطن بتوحيد أراضيهم في اتحاد بوسني. ومنذ ذلك الحين، اضطلعت القوة بدور حاسم في توطيد وقف إطلاق النار، محققة بذلك نتائج هامة على أرض الواقع. ويصل حاليا ٩٠ في المائة من قوافل المعونة إلى وجهتها، مقابل ٥١ في المائة فقط قبل وقف إطلاق النار. ولقد أدت القوة دورا رائدا، بما في ذلك الجنود البريطانيون، في إعادة الحياة الطبيعية إلى البوسنة الوسطى، واضطلع الاتحاد الأوروبي بمهمة ضخمة وضرورية في آن معا تتمثل في إعادة الحياة الطبيعية إلى موستار بعد أسوأ أعمال القتال والتدمير في الحرب. وقد ساعدت قوات الأمم المتحدة في إعادة بناء الجسور واستعادة الكهرباء وإعادة توصيل مخزونات المياه. وبهذه الطرق وغيرها، حولت القوات الأوضاع الميدانية إلى المجتمعات المحلية.

هذا مثال أو مثالان على ما تحقق، ولكنهما يشكلان حقيقة أوسع. وعبر البوسنة، شهد عام ١٩٩٤ تقدما واستقرارا أكثر من عامي الحرب اللذين سبقاه.

ولكن ينبغي ألا تساورنا الأوهام. فهذه المكاسب هشة وقابلة للانتكاس. فلا يمكن إدامتها، ناهيك عن توسيعها، دون مزيد من التقدم صوب السلم. وفريق الاتصال، الذي يمثل الجهود الدبلوماسية المتضافرة للاتحاد الأوروبي، وروسيا والولايات المتحدة، طرح على أطراف الصراع هذا الصيف اقتراحا اتفق عليه بشأن التسوية البوسنية. وقد قبل الاتحاد البوسني هذا الاقتراح؛ ولكن صرب البوسنة رفضوه. ونتيجة لذلك، أيد هذا المجلس العزلة الدولية الأكثر شمولا لصرب البوسنة وشددت الجزاءات المفروضة عليهم.

ونفد صبر أندادهم الصرب أيضا. وطوال ثلاثة أشهر حتى الآن أغلق الرئيس ميلوسيفيتش الحدود مع البوسنة وسمح فقط بمرور الغذاء والكساء والأدوية الى صرب البوسنة. وأيد خريطة فريق الاتصال وأدان صرب البوسنة لرفضهم لها.

واستمرار تعنت صرب البوسنة الآن يمثل بالتأكيد أكبر عقبة على طريق السلام في البوسنة، وبالتالي على نحو أكثر اتساعا في يوغوسلافيا السابقة. غير أن الاستعداد الجديد لدى حكومة بلغراد لتأييد جهود فريق الاتصال وفرض العزلة على صرب البوسنة يشكل فرصة جديدة. وبعرقلة الطريق الى السلم الآن من جانب صرب البوسنة التي كانت تمر عن طرق خطة فريق الاتصال للبوسنة، نعتقد - كما أوضح البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي - أن بإمكان بلغراد الآن اتخاذ سلسلة من

الخطوات الهامة، كلها في إطار إمكانياتها، لإعطاء زخم جديد لعملية السلم ولإرساء قاعدة للتسويات السلمية في البوسنة وكرواتيا. وما نطلبه هو أن تقوم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالاعتراف بالبوسنة وكرواتيا؛ وأن تبقي على دعمها لخطة فريق الاتصال الخاصة بالبوسنة؛ وأن تواصل حظرها المفروض على صرب البوسنة الى أن يقبلوا بهذه الخطة؛ وأن يلقوا بثقلهم وراء خطة للسلم في كرواتيا أيضا.

إننا نناقش البوسنة اليوم، غير أننا يجب ألا نتجاهل كرواتيا. وهناك أيضا، ما زال وقف إطلاق النار الذي أرسته بشكل حاسم قوة الأمم المتحدة للحماية قائما منذ آذار/مارس. واستأنف الكروات وصرب كرايينا المحادثات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية. ونحن بحاجة ماسة الآن الى إحراز التقدم بشأن تسوية سلمية لكرواتيا. والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة يقوم بإعداد خطة، تتماشى مع المعايير الدولية المتفق عليها منذ فترة طويلة. وهذا يعني تعزيز السيادة الكرواتية على جميع المناطق التي يسيطر عليها الصرب، يواكبها استقلال ذاتي واسع داخل كرواتيا للمناطق التي تقطنها أغلبية صربية محلية. وتؤيد حكومة بلادي تأييدا قويا جهود المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وتحث الأطراف أن تكون على استعداد للتفاوض بروح مرنة وواقعية لتحقيق حل دائم يمكن أن يستند إليه السلم في كرواتيا.

ولكن إذا أريد تحقيق التقدم في البوسنة وكرواتيا، فإن ذلك يحتاج الى قيام حكومات زغرب وبلغراد وسراييفو بالحديث بعضها مع بعض وأن تبدأ الحوار من جديد. فالحكومات الثلاث تؤيد خطة فريق الاتصال للبوسنة. ويجب عليها الآن أن تترجم هذا الدعم الى أفعال وأن تتخذ خطوات شجاعة وصعبة يحتاجها جميع الأطراف لإنهاء هذا الصراع الفظيع.

وبطبيعة الحال، انزعجت حكومة بلادي إزاء زيادة حدة القتال في البوسنة، والآثار الإنسانية الكارثية التي من المحتمل أن تترتب عليها. وذعرنا ليس سببه أن صرب البوسنة عليهم الآن أن يبتلعوا بعض الدواء المر الذي جرّعوه لغيرهم بسخاء في الفترات الأولى من الحرب. إلا أننا نشاطر قوة الأمم المتحدة للحماية قلقها إزاء المخاطر التي ينطوي عليها التصعيد المتسارع للعنف والضرر الذي يمكن أن يلحقه هذا باحتمالات السلم. وندعو جميع الأطراف الى الكف عن شن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة. وأن المملكة المتحدة تعيد تأكيد دعمها لمحاولات قوة الأمم المتحدة للحماية تحقيق وقف شامل للأعمال العدائية في جميع أنحاء البوسنة وتدعم بصورة خاصة جهودها لتحقيق التقدم نحو جعل سراييفو منطقة منزوعة السلاح.

ولا يمكنني أن أختتم كلمتي دون أن أذكر الاقتراح الهادف الى رفع الحظر المفروض على الأسلحة والمعروض الآن على طاولة المجلس. ولن أكرر على مسامعكم مطولا حجج حكومتي ضد رفع الحظر. إنها معروفة جيدا ويتشاطرها الكثيرون، في أنحاء بلدان الاتحاد الأوروبي والعديد من البلدان المساهمة بقوات من أماكن أخرى. وهذه البلدان أوضحت أنها لن تحتفظ بقواتها في صفوف قوة الحماية في حالة رفع الحظر.

واعترف وزراء فريق الاتصال في تموز/يوليه الماضي بأنه دون إحراز التقدم صوب السلم في البوسنة، يمكن للضغوط لرفع الحظر، كملاذ أخير، أن تصبح أمرا لا يمكن تفاديه. فلا يوجد سلم في البوسنة لحد الآن، إلا أننا أحرزنا تقدما وهناك فرصة لتحقيق السلم، وكل ذلك سيكون عرضة للخطر إذا رُفع الحظر المفروض على الأسلحة أو إذا حُدد موعد الآن يكون في الربيع يمكن فيه آنئذ رفع الحظر. فهل هذه فعلا اللحظة التي تعرض فيها للخطر المكاسب الهشة وإن كانت قيّمة، التي أحرزت في الميدان - في سراييفو وفي وسط البوسنة والتي سيكون من المستحيل إدامتها إذا ما أجبرت قوة الحماية على الانسحاب؟ كيف يمكن ضمان حماية الجيوب الشرقية في هذه الظروف؟ وكيف يمكن أن تستمر أعمال الإغاثة الإنسانية هذا الشتاء، إذا كانت قوة الحماية مشغولة بالتخطيط لانسحابها وتنفيذه؟ هذه أسئلة تصعب الإجابة عنها.

لا أحد فينا يريد أن يبدد مكاسب العام الماضي. ولهذا السبب لا يمكن لحكومة بلادي أن تؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس. إن الأولوية الآن تتمثل في تحقيق تقدم ملحوظ ومبكر نحو التسويتين في البوسنة وكرواتيا. ويظل هذا هو الهدف الأساسي لحكومة بلادي، وأعتقد أنه ينبغي أن يكون هدفنا المشترك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا - بيساو، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس، ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد توري (غينيا - بيساو) مقعدا الى جانب قاعة المجلس.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه هي المرة الثانية خلال أسابيع عديدة تتاح فيها الفرصة للجمهورية التشيكية للتعبير عن موقفها حيال المسألة قيد البحث، بعد استعراضنا لموقفنا في الجمعية العامة خلال الأسبوع الماضي. ومع ذلك، ان إجراء مناقشة في مجلس الأمن يسمح لنا بتوضيح بعض جوانب موقفنا على نحو أكبر. وسأركز اليوم على مسألة الحظر المفروض على الأسلحة، وهي بالتأكيد المسألة التي تثير أشد الخلاف.

إن الحظر على الأسلحة أو رفعه لا يمكن النظر إليه بوصفه غاية بحد ذاته وهو ليس كذلك بالتأكيد. وبالتأكيد، فحتى الذين يدافعون عنه يعتبرونه أداة ووسيلة للتوصل الى حل منصف، ونهاية مقبولة للصراع في جمهورية البوسنة والهرسك.

وخلال عامين حتى الآن، إن الأداة المفضلة للتوصل الى حل منصف للصراع كانت تشتمل على وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة. وبهذا، إن قوة الأمم المتحدة للحماية لم تف بجميع التوقعات. ولم تضع نهاية للحرب. ولم تستطع تماما القيام بأعمال التحقيق أو حتى منع أو عكس اتجاه العديد من الحوادث الوحشية المتمثلة بالتطهير العرقي المرتكبة على أيدي صرب البوسنة. ولم تستطع بالتأكيد - ولم تكن معدة فعلا لتحقيق ذلك الهدف - استعادة الأراضي التي اغتصبها صرب البوسنة بالقوة.

وقد يكون إذن رد الفعل الأولي على هذه الملاحظات: "دعنا نتخلص من قوة الحماية!" ومع ذلك، وبينما لم يف أداؤها - وفي الواقع، لم يكن بإمكانها الوفاء - بجميع توقعاتنا، فإن وجودها في جمهورية البوسنة والهرسك كان ينظر إليه باعتباره مفيدا عموما.

ومع ذلك، إن رفع الحظر عن الأسلحة من شأنه أن يكون له نفس أثر رد الفعل المرتجل: من شأنه أن يؤدي، على الأقل، الى تفكك قوة الحماية كما نعرفه. فالعديد من البلدان المساهمة بقوات تستجيب لمستوى الخطر المتزايد من خلال سحب قواتها. وحتى بلادي، التي لديها ٩٠٠ جندي يخدمون في كرواتيا، قد يغريها سحبهم. وبعض البلدان ستبقى دون شك هناك، وهناك بلدان أخرى ستعمل على سد الثغرة؛ ولكن حتى في ظل أفضل الظروف، إن قوة الحماية، وقد أصابها الضعف، وربما الضعف الشديد، ستقع في براثن الفوضى.

وستكون قوة الحماية في حال من الضعف والفوضى في اللحظة نفسها التي يكون فيها المسرح العسكري في حالة تغير دائم. ويصعب تصور أنه، حالما يُرفع الحصار، سيقف صرب البوسنة موقف المتفرج. ومن الصعب تصور الصرب لا يحركون ساكنا بينما يجري تسليح القوات الاتحادية. فعلى الأرجح سينشب قتال مرير فورا في جميع أرجاء إقليم جمهورية البوسنة والهرسك، وأنه - مع تركيز جنود قوة الحماية على انسحابهم وبالتالي عدم قدرتهم على توفير أي درع لحماية المدنيين - ستكون خسائر الحرب حتى أكبر مما نريد أن نتصوره اليوم.

إن محنة المدنيين ستكون حقيقة أكثر قسوة من هذه المحنة: ففي كثير من الأماكن يدبر المدنيون أحوالهم اليوم بفضل الإغاثة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المهتمة بالشؤون الإنسانية. وفي كثير من الأحيان، تتمكن هذه الهيئات من العمل نظرا لوجود الحماية التي تقدمها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة. ومن المؤكد أن الحياة التي تعتمد على الإغاثة حياة تعيسة. ومن المؤكد أن الحماية التي توفرها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ليست بالغة الكمال. ومن المؤكد أن هناك جيوبا لا يتوافر فيها حتى هذا القدر الضئيل من المساعدة. غير أن حتى

هذه الإغاثة، وهي محدودة باعتراف الجميع، ستختفي تماما مع انتهاء وجود قوة الحماية.

فالمسألة إذن كما يلي: ما الأفيد على الأجل القصير بالنسبة للمدنيين البوسنيين، وعلى الأجل الطويل بالنسبة لإنهاء الحرب بطريقة منصفة ومقبولة: وجود قوة الحماية، بكل أوجه قصورها، أو تدفق الأسلحة؟ تعتقد حكومتي أن وجود قوة الحماية، وخاصة قوة حماية تتعاون عن كثب مع منظمة حلف شمال الأطلسي، يعتبر دونما شك الوسيلة الأفيد.

ومع ذلك فإن الآثار المترتبة على رفع الحظر أوسع من ذلك بكثير. فكما ذكرت، إن البلدان المساهمة بقوات، مثل بلدي، قد تفكر في سحب قواتها، ليس فقط من قوة الحماية في جمهورية البوسنة والهرسك ولكن من كرواتيا أيضا، وعلى كل حال، فالفصل السابع هو الفصل السابع. وسحب قوة الحماية من كرواتيا، أي من مناطق الأمم المتحدة المحمية في كرواتيا، سيفضي إلى عواقب أخرى. ونحن ندرك أن مشاعر السكان الكروات إزاء قوة الحماية مشاعر مختلطة، وحسبما صرح وفدي في الجمعية العامة في الشهر الماضي، فإننا نتعاطف مع إحباطاتهم. ورغما عن ذلك فإن السلطات الكرواتية ترحب بوجود قوة الحماية. واحتمال سحب قوة الحماية من كرواتيا نتيجة لرفع الحظر على الأسلحة بالنسبة للبوسنة والهرسك سيضعف من موقف السلطات الكرواتية، وسيؤدي إلى انتشار الحرب مرة ثانية، وإلى اندلاعها من جديد في هذا البلد أيضا.

وفي هذا المنعطف، تعتقد حكومتي أن أفضل فرصة لإنهاء هذه الحرب تكمن في استمرار الجهود الدبلوماسية التي يقوم بها فريق الاتصال. وستتقوض هذه الجهود بشكل مثير دون وجود قوة الحماية. وتتطلب هذه الجهود أن يقبل صرب البوسنة الترتيبات الإقليمية التي اقترحها فريق الاتصال. والقرار ٩٤٢ (١٩٩٤) وسيلة لمساعدتهم على تركيز أذهانهم على ذلك، في حين أن القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) وسيلة لطمأنة بلغراد إلى أن المجتمع الدولي لاحظ تغير موقفها. ولا نزال نأمل في أن يرقى تغير موقف بلغراد إلى تغير حقيقي في العواطف، وإننا نستعرض بعناية بالغة تقارير رئيسي المؤتمر الدولي بشأن يوغوسلافيا السابقة بخصوص مدى إخلاص بلغراد في الوفاء بالتزاماتها. وقد أحطنا علما أيضا باهتمام كبير بمقترحات الاتحاد الأوروبي بصدد الخطوات التالية التي ينبغي أن تضطلع بها بلغراد، على نحو ما تقدمت به ألمانيا إلى الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، ونحن نواقون جدا إلى معرفة رد فعل بلغراد إزاءها. ومن المؤكد أن الحاجة إلى الاعتراف المتبادل بالدول القائمة في المنطقة، داخل حدودها المعترف بها دوليا، إحدى الخطوات الممكنة التالية بلا شك، وفي الحقيقة نعتبر أن قرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بإغلاق حدودها مع جمهورية البوسنة والهرسك يرقى إلى اعتراف واقعي بهذه الحدود.

والنهج الذي يتبعه فريق الاتصال ليس خاليا من المثالب، والمقترحات الإقليمية ليست نموذجية. ورغم ذلك نظن أنه أفضل خيار متيسر بعد ما حدث من إحباطات في السنوات الماضية. وإننا نؤكد على أهمية الوحدة داخل فريق الاتصال حتى يتحصل على فرصة يثبت فيها فعاليته. أما بالنسبة لحظر الأسلحة، فإننا نظن أن هناك شيئا واحدا ينبغي ألا يغيب عن الأنظار: ان المزيد من البنادق لن يؤتي مزيدا من السلم.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي ممتن للغاية لوفد باكستان لطلبه انعقاد هذه الجلسة إذ أنها تعطي الفرصة لمجلس الأمن للنظر في الحالة في البوسنة والهرسك في ضوء قرار الجمعية العامة ٤٩/١٠ الذي اتخذته الجمعية في الأسبوع الماضي. ومن رأي وفدي أن القرار يشكل نهجا شاملا إزاء المشاكل التي تواجه البوسنة والهرسك. وبالنظر إلى كثرة المقررات التي اتخذها المجلس بشأن هذه الحالة، فمن السليم والمستصوب أن يناقش في هذا المحفل رأي الجمعية العامة بالشكل المعبر عنه من خلال هذا القرار، وأن تستنير مقررات المجلس الأخرى بآراء الجمعية العامة.

وقد أعطت نيوزيلندا، طوال مدة عضويتها في مجلس الأمن، تأييدا قويا لحكومة البوسنة والهرسك. وينبع هذا التأييد من التعاطف الذي نشعر به نحو دولة مستقلة حديثا استُلب حقها في الحرية والأمن لحظة مولدها. وقد أعربت نيوزيلندا عن تأييدها بطرق كثيرة: بتأييد البوسنة في مجلس الأمن، وبدعم قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، وبتأييد الاستخدام الحازم للقوة الجوية لحماية المناطق الآمنة؛ وربما الأهم

من ذلك كله، بإرسال مفرزة من قواتنا المسلحة إلى البوسنة للانضمام إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم. وقد قبلنا أيضا لاجئين من البوسنة وساهمنا في عمليات الإغاثة التي تتولاها في يوغوسلافيا السابقة الأمم المتحدة والوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

لذلك فإن هناك في قرار الجمعية العامة الكثير الذي نستطيع أن نؤيده، وهو ما نفعله. فالقرار يبرز عجرفة صرب البوسنة برفضهم قبول التسوية الإقليمية المقترحة. ويؤكد القرار بشكل صحيح على أن هذا الرفض لقبول التسوية مرتبط بالانتهاكات الكثيرة التي حدثت في البوسنة لحقوق الإنسان: قائمة مروعة بعمليات الاغتصاب والقتل وانتزاع الملكيات والاستيلاء على الأراضي والممتلكات الأخرى، ومن قتل مئات الألوف من الناس، وهو ما أصبح يعرف كله باسم "التطهير العرقي".

ويشير القرار أيضا إلى مخرج بدعوته إلى الاعتراف المتبادل بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا السابقة (صربيا والجبل الأسود) داخل حدودهما المعترف بها دوليا، وفي دعوته الأخرى إلى الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن الوثيقة الصلة. وهذا هو سبيل العمل الذي أيدته نيوزيلندا بالفعل في هذه القاعة في عدد من المناسبات تأييدا قويا.

ولا يزال تقصير صرب البوسنة في الامتثال لقرارات مجلس الأمن يشكل التحدي الرئيسي لمجلس الأمن في الحالة الراهنة ويقترح قرار مجلس الأمن طرقا شتى يمكن ممارسة الضغوط بها لإنهاء عدم الامتثال ذلك.

ومسألة نوع الضغوط التي ينبغي ممارستها، وكيف، مسألة حاسمة. فقد شهدنا في السنة الماضية حدوث عدد من التطورات الهامة استجابة لضغوط المجتمع الدولي. فقد حسم المجتمعان البوسني والكرواتي في الجمهورية خلافاتهما السياسية وشكلا اتحادا. وقد كان ذلك عنصرا فعالا للضغط. ومن أشكال الضغوط الأخرى، وهو ما أيدناه بقوة، استخدام القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي على النحو الذي أذنت به الأمم المتحدة. وقد لاحظنا أن ذلك كان له أيضا بعض النتائج الإيجابية. فقد أوقف أسوأ قصف لسراييفو والهجمات على المناطق الآمنة الأخرى.

لقد التزمت الدول الأعضاء في فريق الاتصال بخطة سلم للبوسنة قبلتها جميع الأطراف ما عدا صرب البوسنة. وقد كان ذلك عنصر ضغط سياسي بالغ الأهمية.

واستجابة من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) للضغوط التي فرضها مجلس الأمن عليها، فإنها أغلقت حدودها مع البوسنة من أجل عزل صرب البوسنة المتمردين، وعلق جزء قليل من التدابير المفروضة على بلغراد. ويوجد هنا أيضا دليل على أن الضغوط الدولية تؤتي أثرا إيجابيا.

وأخيرا، فقد طبقت أيضا ضغوط قانونية. وقد أنشئت حاليا محكمة جرائم الحرب اليوغوسلافية، وقد بدأت أول محاكماتها.

اننا نعتقد أن هذه التطورات وقعت بسبب تصميم والتزام المجتمع الدولي. ونعتقد أنها أسفرت عن تحسن كبير سواء في الوضع المادي أو الوضع السياسي لمواطني البوسنة المحاصرين. لقد حققت الكثير. لكننا أول من يعترف بأنها لم تؤد حتى الآن الى ما ينبغي أن تؤدي اليه. إن قرار الجمعية العامة، باعادة تأكيده على أحكام من العام الماضي، يذكرنا بأن هناك الكثير الذي لا نزال بحاجة الى تحقيقه: أولا، ترميم وتعمير سراييفو؛ ثانيا، فتح مطار توزلا؛ ثالثا، التنفيذ الكامل لـ "المناطق الآمنة"؛ رابعا، تصحيح آثار "التطهير العرقي"؛ خامسا، عودة اللاجئين والنازحين.

إلا أن ما هو أكثر أهمية، أن الجمعية العامة لا تزال تدين بحق رفض صرب البوسنة التفاوض في اطار يتخذ كنقطة انطلاق له وحدة أراضي البوسنة والهرسك. وعلى هذا المستوى ليس هناك أي مزيد من التقدم. ان صرب البوسنة - في تمسكهم بمفاهيم النقاء العرقي الكريهة البالية - انما يحكمون على أنفسهم بحالة من النفي. ان هناك بالفعل تجاوزا لحدود اللياقة مثيرا لليأس بشأن رفضهم المستمر الاعتراف بأن مستقبلهم السياسي لا يمكن أن يتحدد بمعزل عن المستقبل السياسي لسائر الطوائف في البوسنة. لقد اعترف البوسنيون والكروات بهذا عن طريق انشائهم اتحادا

وبتأييدهم خطة السلام التي طرحها فريق الاتصال. ويجب على صرب البوسنة أن يحذوا نفس الحذو.

ان لدى المجتمع الدولي الآن طائفة من التدابير تحت تصرفه - دبلوماسية، وقانونية، واقتصادية وعسكرية لحمل صرب البوسنة على تغيير مسارهم. وهذه التدابير جميعا لها سمتان مشتركتان: انها جماعية وعقابية من جانب الأمم المتحدة. وهذا يعني أنها تحمل ثقل المجتمع الدولي كله.

ولسوء الحظ، أن هذا لا يمكن قوله عن الحكم الوارد في قرار الجمعية العامة الذي يشجع مجلس الأمن على إعفاء حكومتي البوسنة والهرسك والاتحاد من حظر الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة في ١٩٩١. إننا نعتقد أن المجلس اذا اتخذ هذه الخطوة فإنه يبتعد عن العمل الجماعي. وكما قال آخرون، قد يجيء وقت لن يكون فيه بديل آخر. مع ذلك، اذا ما جاء هذا الوقت، فإنه قد يعني أن الأمم المتحدة، فيما يتعلق بأحكام الأمن الجماعي الواردة في الميثاق، لم يعد لها دور في البوسنة والهرسك.

ان نيوزيلندا لا تعتقد أن ذلك الوقت قد حان، كما أنها لن ترحب به اذا حان فعلا، لأنه سوف يعني، في رأينا، تخليا عن صنع السلام ولجوءا الى حكم الحرب. وبدلا من ذلك نعتقد أن الوقت قد حان لمضاعفة الجهود في البحث عن تسوية سياسية وليس للعودة الى حرب شاملة. ولهذا السبب، امتنعت نيوزيلندا عن التصويت على قرار الجمعية العامة ١٠/٤٩ وسنفعل نفس الشيء بالنسبة الى أي مشروع قرار يقدم الى المجلس ويكون له نفس الأثر.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أنفق مجلس الأمن ثلاث سنوات تقريبا من الوقت والجهد لمناقشة الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، ولتقديم تأييده للقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها هذه الهيئة وتشجيع الأطراف المعنية على تنفيذها تنفيذا حقيقيا.

وفي هذا السياق، تلاحظ حكومة بلادي مع التقدير للجهود التي تبذلها بلدان كثيرة لحل الصراع في جمهورية البوسنة والهرسك. وبخاصة الجهود التي يبذلها أعضاء فريق الاتصال بحثا عن تسوية سلمية، تسوية من شأنها أن تحمي مصالح جميع الأطراف وتحقق السلم والأمن لذلك الجزء من العالم، الذي مزقته الحرب. بالاضافة الى هذا، فان بلادي أكدت مجددا تأييدها لخطة التسوية الاقليمية التي قدمها فريق الاتصال والتي حظيت حتى الآن بقبول غير مشروط من جميع الأطراف عدا صرب البوسنة، لسوء الحظ.

إن حكومة بلادي تشعر بقلق عميق من رفض صرب البوسنة خطة التسوية الاقليمية. وهى ترى هذا الرفض الذي ليس ما يبرره إنكارا لجميع الجهود السلمية المبذولة في هذا الشأن، الرامية الى تحقيق السلم والهدوء في البوسنة والهرسك.

مما لا شك فيه، أن إعفاء حكومة واتحاد البوسنة والهرسك من أحكام القرار ٧١٣ (١٩٩١) هو واحد من بين أهم المطالب التي تحظى بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي. وبينما تتفهم حكومة عمان تفهما كاملا الحجة والأسباب التي تطرحها البلدان التي لا تؤيد رفع حظر السلاح المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك، وبخاصة آراء البلدان التي لديها جنود يخدمون في قوة الأمم المتحدة للحماية في الميدان هناك، نرى ضرورة خلق توازن للقوى في المنطقة بسبب تفوق القوة العسكرية لجانب واحد هو صرب البوسنة. ان الأمم المتحدة يمكنها أن تساعد بشكل ايجابي في تهيئة توازن للقوى عن طريق اعفاء حكومة واتحاد البوسنة والهرسك من أحكام القرار ٧١٣ (١٩٩١).

ورغم التأخير في استجابة المجتمع الدولي لمطالب الحكومة البوسنية لاعفائها من حظر الأسلحة، الذي من شأنه أن يمكنها من ممارسة حقها الشرعي في الدفاع عن النفس، نعتقد أنه لو كان قد اتخذ قرار بهذا المعنى من قبل، لأمكن التوصل الى سلم الآن. ومع هذا، فان المجتمع الدولي لا يزال بامكانه أن يتعلم من الماضي ويصحح أخطاءه، وهذا أمر ضروري بشكل خاص عندما نلاحظ أن القرار ٧١٣ (١٩٩١) لم يف بتوقعاتنا.

إن السنوات الثلاث الماضية أثبتت أن القرار ٧١٣ (١٩٩١) لم يسهم في تحقيق تسوية سلمية للصراع في البوسنة والهرسك. بل على العكس من ذلك، استخدم صرب البوسنة ذلك القرار لتقوية موقفهم التساومي مع

المجتمع الدولي باللجوء الى خيارات عسكرية عن طريق استخدام القوة وسياسة "التطهير العرقي" وانشاء معسكرات احتجاز وزيادة مكاسبهم العسكرية ومسح كيان تلك الأمة. ولحسن الحظ أن سياستهم قد ثبت خطأها.

ان علينا أن نسترعي انتباه المجلس الى أن صرب البوسنة برفضهم لمبادرة السلم، تركوا فرصة هامة تفلت دون الامساك بها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى صامتا أمام ما يجري في جمهورية البوسنة والهرسك؛ كما لا يمكنه أن يقبل الأمر الواقع، الذي تخضع فيه ٧٠ في المائة من أراضي جمهورية البوسنة والهرسك لسيطرة صرب البوسنة.

اليوم، أمام هذه الهيئة فرصة لتصحيح أخطاء الماضي واستعادة ثقة شعب جمهورية البوسنة والهرسك، الذي عانى كثيرا طوال السنوات القليلة الماضية، وذلك باتخاذ قرار باعفاء حكومة البوسنة من حظر الأسلحة. ان هذه الهيئة ستكون بذلك قد أرسلت رسالة قوية الى صرب البوسنة بأن العدوان لا يمكن أن يكافأ عليه وأنهم لن يتسنى لهم إلا بالتمسك بالمبادرات السلمية - أي قبول خطة التسوية الاقليمية دون قيد أو شرط - أن يعودوا مرة أخرى الى مجتمع الأمم ويضمنوا مصالحهم مستقبلا. كما أن هذه الهيئة سترسل أيضا رسالة تدين استخدام الأسلحة الثقيلة، التي أدت الى وفاة المئات من المدنيين في سوق سراييفو، وغورازدة، وماغلاي، وتوزلا، وبنيالوقا وجميع مناطق جمهورية البوسنة والهرسك الأخرى.

وانطلاقا من تأييد بلدي للفكرة، فإن حكومة عُمان كانت على استعداد للانضمام إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في تقديم مشروع قرار برفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة البوسنة والهرسك. ووفقا لهذا الموقف، يقدم بلدي اليوم الدعم نفسه للمشروع الأخير الذي سيقدم. وهذا المشروع يدعو إلى استثناء حكومة واتحاد البوسنة والهرسك من الحظر المفروض على الأسلحة.

وختاما، يود وفدي أن يؤكد التزامه بالحلول الدبلوماسية والسلمية. ولكن بالنسبة لحالة الصراع في البوسنة والهرسك، لم يدلّ الصرب البوسنيون لنا وللمجتمع الدولي على أية نوايا سلمية اللهم إلا إذا اتصل الأمر برفع الحظر المفروض على الأسلحة.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الصراع المطول في البوسنة والهرسك أوقع أضرارا فادحة بالسلم والاستقرار في تلك المنطقة وأنزل بؤسا فظيعا بشعبها وخاصة شعب البوسنة والهرسك.

ومؤخرا إن الحالة في البوسنة والهرسك زادت تدهورا والمواجهة العسكرية بين أطراف الصراع آخذة في التزايد. ويشعر الوفد الصيني بالقلق العميق إزاء هذا التحول في الأحداث. ونحن نخشى أن تلحق هذه الحالة من المواجهة العسكرية الضرر بعملية السلم في البوسنة والهرسك. ونحث الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتنفيذ وقف إطلاق النار ووقف جميع الأعمال العدائية فورا للحيلولة دون تفاقم تدهور الحالة.

والوفد الصيني يتمسك دائما بالرأي القائل بأن السلم الدائم في البوسنة والهرسك لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق البحث، بالتشاور والتفاوض، عن تسوية تكون مرضية ومقبولة لجميع الأطراف. وأية محاولة لحسم المسألة بالوسائل العسكرية لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة وجعلها أكثر سوءا، بدلا من أن تقربنا إلى الحل. كما أن هذه المحاولة سيكون من شأنها إعاقة الجهود السياسية الرامية إلى كفالة إيجاد تسوية شاملة.

وأود أن أؤكد على ضرورة أن يحترم المجتمع الدولي سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونحن ندعم جميع جهود السلم التي يقوم بها المجتمع الدولي لتأمين إيجاد حل عادل ومنصف ودائم للصراع في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تفضي جميع جهود المجتمع الدولي إلى تشجيع التسوية السلمية وتفادي تفاقم التوتر والصراع في المنطقة.

إن الرئيسين المشاركين في اللجنة القيادية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة والممثل الخاص للأمين العام، وفريق الاتصال المكون من خمس دول وغيرهم مافتئوا يقومون بسلسلة من الجهود الدبلوماسية لتخفيف الحالة المتوترة في البوسنة والهرسك وإيجاد وسائل لكفالة تسوية سياسية. ونأمل

أن تستمر هذه الجهود دون أي تراخ. كما نأمل أن يقوم أطراف الصراع، بالتعاون الوثيق مع قوة الأمم المتحدة للحماية، بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا، ومن ثم تهيئة الثقة المتبادلة وإعطاء دفعة جديدة لمحاولة البحث عن تسوية سياسية شاملة لمسألة البوسنة والهرسك.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال الأزمة في البوسنة والهرسك تثير قلقا حقيقيا، إذ أننا نواجه مرة أخرى زيادة في النشاط العسكري والافتقار إلى تحقيق أي تقدم على الجبهة الدبلوماسية. ونشعر بالقلق من جراء الأعمال العدائية، كما نشعر بخيبة الأمل إزاء استمرار عزوف الأطراف عن حسم خلافاتها عن طريق الحوار على أساس مبادئ الميثاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتسوية الإقليمية المقترحة المقدمة من فريق الاتصال.

والبرازيل، بوصفها أمة يسودها التسامح الديني والعنصري، تدين دوما استمرار العنف الذي يحركه التناحر الإثني في البلقان. وقد أيدت البرازيل جميع الجهود المخلصة لتخفيف معاناة السكان المدنيين ووقف انتهاكات القانون الإنساني المتفشية. ونساند المبادرات الرامية إلى إيجاد التعايش السلمي والديمقراطي بين مختلف الجماعات في البوسنة.

إن التسوية المقترحة التي وضعها فريق الاتصال، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، أثارت الآمال في إيجاد حل للأزمة في البلقان وتلك الآمال ربما كانت مفرطة في التفاؤل. وقد شجعنا قبول خطة السلم من جانب الحكومة البوسنية والأطراف الكرواتية البوسنية، كما شجعنا تأييد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لها. بيد أن موقف التحدي الذي يتبعه الصرب البوسنيون أدى إلى انتهاج المجلس لسياسة الترغيب والترهيب الرامية إلى إقناع الطرف الرافض بالانخراط في عملية إقامة السلم.

وإذ نشهد تغييرات جديدة وسريعة في الميدان، وهي تغييرات قد تنبئ بتغيير في ميزان القوى العسكري - يجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت سياسة الترغيب والترهيب التي تقدمها حاليا قرارات مجلس الأمن تقرب قبول الصرب البوسنيين لخطة السلم أو أنها تترك متسعا للأطراف لتصعيد الصراع. إن الأحداث الأخيرة في بيهاك وكوبريس يمكن تفسيرها بأنها إشارة على أن سياستنا الحالية تؤدي إلى ذلك النوع من التغيير الذي من شأنه أن يقنع في النهاية جميع الأطراف في الصراع بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار. لكن مثل هذه الأحداث يمكن أن تشير أيضا إلى أننا قد بدأنا ندخل مرحلة جديدة وخطيرة في الصراع.

أيدت البرازيل اتخاذ قراري مجلس الأمن ٩٤٢ (١٩٩٤) و ٩٤٣ (١٩٩٤) على أساس أنهما يشكلان استجابة لمجموعة من الظروف الجديدة تضمنت القرار الهام لسلطات بلغراد بإغلاق حدودها مع البوسنة في وجه جميع المركبات ما عدا مركبات الإغاثة الإنسانية. ومع أنه قد حدثت انتهاكات طفيفة لإغلاق الحدود، إن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة قدم للمجلس توا شهادة ثانية مفادها أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد بدأت تمتثل لالتزامها بإغلاق الحدود.

بيد أننا نشك في أن يكون الوقف الانتقائي المقترح للحظر المفروض على الأسلحة - بمقتضي القرار ٧١٣ (١٩٩١) - يتسق مع النهج المقترح في القرارين ٩٤٢ (١٩٩٤) و ٩٤٣ (١٩٩٤). إن نهجنا يستند إلى قوة الإقناع بالوسائل السلمية. وإن تعديل القرار ٧١٣ (١٩٩١) في هذه المرحلة يمكن أن يؤدي إلى إطلاق قوى لا يمكن التحكم فيها وإلى زيادة المعاناة ونشر العدوان.

ويبدو أنه لا توجد إجابات نهائية على المسائل المعقدة المطروحة علينا، بيد أن تحول الأحداث في البوسنة يُدخل متغيرات جديدة على المعادلة التي بدأنا نتوخاها مؤخرا. ومن هذا المنطلق إننا نرحب بمبادرة وفد باكستان بعقد مناقشات عامة بشأن المسألة في المجلس باعتبار ذلك خطوة بناءة في الجهود العامة لبناء توافق في الآراء واستنباط وسائل مثمرة وفعالة للتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي في البوسنة.

ولا تزال البرازيل ملتزمة بالسلم وتواصل متابعة الأحداث عن كثب. ويحدونا وطيد الأمل أن يتسنى

للمشاركين المباشرين في جهود تحقيق السلم عن طريق تسوية تفاوضية كبح تيار العنف.

السيد يانييز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن اسبانيا، باعتبارها دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي، تؤيد بالكامل البيان الذي سيدلي به ممثل المانيا، تماما كما أيدنا بيان ألمانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة، وهو البيان الذي أدى إلى اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٠/٤٩ قبل بضعة أيام.

واسمحوا لي الآن أن أسلط الضوء على بضعة جوانب تعلق عليها حكومة بلادي أهمية خاصة.

ما فتئنا نعتقد أن الجهود الدولية المبذولة لايجاد حل للصراع في البوسنة والهرسك لن تحقق النتائج إلا بقدر ما نظل متحدين، وبقدر ما ننسق أعمالنا ونتمكن من الإبقاء على هذه السياسة بكل العزيمة اللازمة. ونعتقد أنه على الرغم من بعض الاختلافات في الرأي، والتي لا ينبغي إخفاؤها، فإن المجتمع الدولي متفق أساسا على طرق التعامل مع الصراع في البوسنة والهرسك، بغية الوصول إلى تسوية سلمية ودائمة.

وقد أكد المجتمع الدولي أكثر من مرة إدانته لحملة "التطهير الإثني" المستمرة والمنهجية، والانتهاكات الأخرى للقانون الانساني الدولي. وفي عدد من المناسبات أعاد التأكيد على المسؤولية الدولية التي يتحملها مرتكبو هذه الأعمال، ولهذا الغرض حفز على إنشاء المحكمة الدولية المخصصة التي بدأت الآن في اتخاذ الاجراءات ضد المتهمين.

مرة أخرى، كرر المجتمع الدولي التأكيد على عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، وعلى مبدأ سيادة الدول المنبثقة عن يوغوسلافيا السابقة وسلامتها الاقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ودافع المجتمع الدولي أيضا عن حقوق اللاجئين والمشردين من مناطق الصراع، وبخاصة نتيجة لحملات "التطهير الإثني"، في العودة الطوعية إلى ديارهم في أمن وكرامة. كما أيد العمل الذي يضطلع به المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، والعمل الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام في الميدان.

وقد ساند المجتمع الدولي بثبات جهود قوة الأمم المتحدة للحماية والوكالات الانسانية الدولية. وطلب من الأطراف أن تتيح لها حرية التحرك، وبالذات حرية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جميع معسكرات الاحتجاز، كما طالب بوقف جميع أشكال التدخل التي تعوق توزيع المعونة الانسانية.

وعلى نفس المنوال، دأب المجتمع الدولي على تأييد جهود السلم التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ومؤخرا، عمل فريق الاتصال الذي يفترض سلفا تنسيق جهود الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

وأخيرا، ندين بالاجماع الطرف الصربي البوسني المسؤول عن الوضع الراهن لرفضه اقتراحات السلم ولأعماله غير الجائزة في الميدان. ونتفق جميعا في أنه ما دام الطرف الصربي البوسني لا يقبل اقتراح فريق الاتصال للتسوية الاقليمية فمن الضروري تكثيف الضغوط على الصرب البوسنيين وتشديد عزلتهم الدولية.

وعلى الصرب البوسنيين أن يستوعبوا بكل وضوح رفض المجتمع الدولي لموقفهم، والحاجة إلى وضع حد لمعارضتهم العنيدة لمبادرات السلم. تلك هي النتيجة الجوهرية التي نود أن نراها تنبثق من هذه المناقشة.

الواقع أن اختلافنا في الرأي يثور حول السبيل الأسلم لتنفيذ هذه السياسة، نظرا للاحساس بالكامل والاحباط الذي نتشاطره جميعا حينما نشهد بداية الشتاء الثالث للصراع بآثاره الرهيبة على السكان المدنيين. إن اسبانيا تقلق من التصعيد الأخير في الأعمال القتالية في البوسنة والهرسك، لأننا نؤمن بأنه يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية على مستويات مختلفة. ويقال لنا إن حكومة البوسنة لا يمكن أن تجبر إلى الأبد على قبول وقف إطلاق النار في غياب تسوية سياسية تقبلها جميع الأطراف. ونحن لا نود أيضا أن نكرس الأمر الواقع من الناحية الاقليمية، ولكننا نرى دائما أنه لا يوجد حل عسكري ناجح أو مقبول للصراع البوسني، وإن استمرار القتال بغض النظر عن آثاره المفجعة بالنسبة للسكان المدنيين، يجعل من الصعوبة البالغة مواصلة جهود التفاوض الجارية حاليا.

وبعض أعضاء المجتمع الدولي ينادون برفع جزئي لحظر الأسلحة الذي يطبق في الوقت الراهن، بموجب قرار من مجلس الأمن، على جميع الأطراف في يوغوسلافيا السابقة - لصالح حكومة البوسنة والهرسك. لقد كانت اسبانيا دائما على استعداد للنظر، في الوقت المناسب، في امكانية اللجوء إلى تدابير جديدة أكثر تشددا، دون المساس بأي منها، بما في ذلك امكانية الشروع في رفع حظر الأسلحة.

والسؤال الذي نطرحه اليوم هو ما إذا كان الوقت قد حان لاتخاذ هذه الخطوة الخطيرة. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن تطبيق هذا الاجراء قد يؤدي إلى انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية، ومن ثم إلى وقف عمليات المساعدة الحيوية التي يضطلع بها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الانسانية الأخرى، أو إلى تخفيفها بشكل حاد، وإلى تلاشي حماية السكان المدنيين في المناطق الآمنة، وإلى التخلي عن مناطق الاستبعاد التي لا يمكن الابقاء عليها بمجرد اللجوء إلى القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وكل هذا قد يؤدي إلى تصعيد الصراع، وربما إلى اتساع نطاقه بما يرتبه ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها على المنطقة. وبالتالي، يرى وفد اسبانيا أن الظروف الحالية لا تبرر اعتماد تدبير بهذه الأبعاد، وهو تدبير لا يمكن أن نفكر فيه إلا كملاذ أخير - وهذا ما أفصح عنه فريق الاتصال في بيانه الصادر في اجتماعه المعقود يوم ٣٠ حزيران/يونيه - أي في حالة الفشل الكامل في العملية التفاوضية.

وهذا لا يعني أن نقف مكتوفي الأيدي؛ بل العكس هو الصحيح. لكن أنسب السبل، من وجهة نظرنا، هو تكثيف سياسة الحوافز والمثبطات التي ينفذها فريق الاتصال. وكما يتضح من مسار العمل الجديد الذي تتبعه حكومة بلغراد، فإن هذه السياسة بدأت تؤتي ثمارها في الآونة الأخيرة.

وهذا النهج ينعكس في مبادرات الاتحاد الأوروبي الأخيرة، الرامية إلى مواصلة وتكثيف العزلة المفروضة على الجانب الصربي البوسني، وفتح المجال لطرق ووسائل جديدة لتسوية الصراع في كرواتيا وتشجيع تطبيع العلاقات بين الدول الخليفة ليوغوسلافيا السابقة عن طريق الاعتراف الدبلوماسي المتبادل.

خلاصة القول إننا لا يمكن أن نقبل حقيقة أن رفض الطرف الصربي البوسني يحول دون التوصل إلى حل للصراع في البوسنة. إلا أن الوقت ليس وقت التركيز على خلافاتنا، بل وقت الحفاظ على قوة وتماسك السياسة التي يأخذ بها المجتمع الدولي في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وفريق الاتصال ومجلس الأمن. وهذا في رأينا هو الطريق الوحيد الواجب المضي فيه حتى يمكننا، بالعزم والمثابرة، أن نهتدي إلى حل دائم وناجع للصراع.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد سيسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بداية أن أهنئك على توليك دفة مجلس الأمن وأن أشكرك نيابة عن وفدي على الجهود التي تبذلينها في إدارة أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

كما أود أن أهنئ سلفك، السفير السير ديفيد هناي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على الاقتدار الكبير الذي أدار به أعمال المجلس في الشهر المنصرم.

إن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، بناء على مبادرة من بلدك، سيدتي الرئيسة، يمثل تحولا فعليا في معالجة الأمم المتحدة للأزمة في البوسنة والهرسك. فهو يبتعد عن الأسلوب السابق الذي كان يغلب منذ بدء الأعمال العدوانية البحث عن توازن غريب كان يقضي بكون الشرعية الدولية والقانون الدولي لصالح حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، على أن يبقى التفوق العسكري، لصالح صرب "بالي".

ولهذا، اقتناعا من هذا الطرف بإفلاته من العقاب عن أعماله وبإمكانية تحقيق الحل العسكري، رفض جميع الاقتراحات السلمية التي تقدم بها المجتمع الدولي، وآخرها الخطة التي قدمها فريق الاتصال الغربي في ٦ تموز/يوليه الماضي. إن موقف التشكك وتصعيد التوتر

هذا غير مقبول خاصة عندما رافقه انتهاك من جانب واحد لوقف إطلاق النار المتفق عليه في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وتكثيف لحملة الارهاب ضد السكان المدنيين المحاصرين في المناطق الآمنة، رغم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتبعا لذلك، اعتمد مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ القرار ٩٤٢ (١٩٩٤)، الذي يتضمن سلسلة من الاجراءات التي من شأنها لو تم تطبيقها بشكل صارم وفعلي أن تساهم في زيادة العزلة الدولية لصرب بالي.

ومن سوء الحظ أن التاريخ المأساوي للصراع في البوسنة والهرسك دلل على أن الجزاءات أيا كانت فعاليتها لا تكفي وحدها للقضاء على المآرب العدوانية للمعتدي مادامت اللغة الوحيدة التي يفهمها - لغة القوة - لا تجابه بالتصميم اللازم.

ولهذا يعتقد وفدي أن اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار المعروض عليه من شأنه أن يسهم اسهاما حاسما، إن لم يؤد الى الاختتام السريع والناجح لعملية السلام، فعلى الأقل في استعادة توازن القوى بحيث يثني الصرب في بالي عن تحقيق أحلامهم في السيطرة العسكرية الشاملة.

وعندما نظرت الجمعية العامة في البند، يوم الخميس الماضي، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت دونما لبس، في القرار ٤٩/١٠، بأن استمرار العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين ويعيق عملية السلام.

لقد حثت الجمعية مرة أخرى مجلس الأمن على أن يتخذ، وفاء لمسؤوليته بمقتضى المادة ٢٤ من الميثاق، جميع الخطوات الملائمة لصون واستعادة كامل السيادة لجمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية ووحدتها بالتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك.

إن التدابير المقترحة في مشروع القرار المعروض على المجلس تأتي استجابة للنداء المتجدد الصادر عن الجمعية العامة التي يعتقد معظم أعضائها أن عدم تطبيق قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) على الطرفين البوسني والكرواتي لن يشكل تهديدا كامنا بتوسيع رقعة الصراع وإنما إزالة لعبء ما برح، منذ بداية الأزمة، يعرقل عرقلة خطيرة قدرة عضو من أعضاء الأمم المتحدة على أن يمارس حقه المتأصل في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق . إن اعتماد المجلس لمشروع القرار هذا يعتبر اليوم مؤاتيا بصفة خاصة لأنه يمكن أن يساعد في حماية السكان المدنيين ضحايا التطهير العرقي.

وإدراكا للحاجة الى مواجهة انتهاكات حقوق الانسان والعدوان المستمر الذي يشنه الصرب، وكذلك الحاجة الى كفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن، يؤيد عدد من البلدان المساهمة بالقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية تعزيز ولاية تلك القوة وجعلها عملية لحفظ السلام.

وفي الوقت الذي تتجلى فيه ملاءمة إعطاء السلام فرصة، لا يزال البعض يتكلمون عن المجازفة بانتشار الصراع وهم بذلك يبقون على الوضع الحالي، ويديمون العدوان ويحافظون على إفلات الصرب في بالي من العقاب.

ختاما، يؤيد وفدي تماما مشروع القرار المعروض على المجلس، ويناشد أعضاء المجلس أن يصوتوا لصالحه فيعطوا للشرعية الدولية والقانون الدولي الوسائل الكفيلة بسيادتهما على القوة والعدوان في البوسنة والهرسك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود ماليزيا أن ترحب بالمبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة في المجلس برفع حظر السلاح عن البوسنة والهرسك على أساس الاقتراح الذي تقدم به الرئيس علي عزت بيغوفيتش في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الى الجمعية العامة. إننا نؤيد تماما هذا الجهد ونمثُل أمام المجلس لنناشد جميع أعضاء المجلس أن يؤيدوا مشروع القرار.

إن إتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا للقرار ١٠/٤٩ يؤكد على الوقفة الجماعية لكامل العضوية بأنه يجب السماح للبوسنيين باللجوء الى السلاح دفاعا عن النفس. ويتعين على أعضاء المجلس أن ينظروا بجدية كبيرة في القرار الذي اتخذته الجمعية. فلا يمكن للمجلس أن يبقى متغافلا، بما في ذلك تطبيق استمرار حظر السلاح على البوسنة والهرسك، وينكر على ذلك البلد حقه المتأصل في الدفاع عن النفس، وهو الحق الذي يتمتع به عالميا جميع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة.

لا يمكن لأحد أن يشك في أن حظر السلاح ألحق الضرر في الواقع بالبوسنيين وحدهم، الذين هم ضحايا الحرب. وذلك العمل للمجلس، الذي ارتكب حتى قبل أن تصبح البوسنة والهرسك عضوا في الأمم المتحدة، قوض على نحو دائم قدرة حكومة البوسنة والهرسك على حماية شعبها ضد العدوان والتطهير العرقي.

ومن حيث الجوهر، يتمثل بيت القصيد في مناقشة اليوم في حق تقرير المصير للبوسنة والهرسك. وهدف المادة ٥١ من الميثاق المتمثل في توفير الحماية وحق الجميع في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس قد أحبط فيما يتصل بالبوسنة والهرسك. وكلفة ذلك كانت باهظة للغاية بالنسبة لذلك البلد. وقد أزهقت أرواح ما يزيد على ٢٠٠ ألف نسمة؛ واغتصبت ٥٠ ألف إمرأة بوسنية؛ وأصبحت البلاد أنقاضا؛ والضرر الذي ألحق بتطلعات وقيم المجتمع المتعدد الأديان والمتعدد الثقافات بات لا يمكن اصلاحه.

إن تطبيق حظر السلاح على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك يبقى ناقصا لأن القرار ٧١٣ (١٩٩١) اتخذ قبل أن تنضم الجمهورية إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو ١٧٠ في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢. ويرى وفد بلادي أن حظر السلاح غير قانوني وغير سليم.

وفي حين أن قرار المجلس قد منع حكومة البوسنة والهرسك من حماية شعبها، فإن المجلس في الوقت ذاته لم يضطلع بمسؤوليته تماما بموجب المادة ٢٤ من الميثاق لاتخاذ التدابير الفورية والفعالة لاستعادة السلم والاستقرار الدوليين. ومجلس الأمن، كما نعلم جميعا، لم ينفذ قراراته ذاتها تنفيذا كاملا.

ورفض صرب البوسنة خطة السلم التي تقدم بها فريق الاتصال الخماسي، ووفد بلادي يُصر الآن على أن يمضي فريق الاتصال، من خلال مجلس الأمن، بالتدابير التي ألزم نفسه بها، بما في ذلك وبصورة خاصة رفع الحظر المفروض على الأسلحة. والاتحاد الأوروبي في بيانه أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي أعلن أن الحظر على الأسلحة ينبغي ألا يرفع إلا كملاذ أخير. ألم نصل بعد إلى نقطة الملاذ الأخير، في ضوء التعنت من جانب صرب البوسنة والمعاناة المروعة التي نزلت بالبوسنيين.

إن رفض صرب البوسنة لخطة السلام والبدء ببعض التدابير نتيجة ذلك الرفض لا يمكن أن يسمحا سواء للأمم المتحدة أو لقوة الحماية أو لمنظمة حلف شمال الأطلسي أو فريق الاتصال بأن يكون في حل من بذل الجهود السياسية أو الإنسانية أو العسكرية لتحقيق السلم. إن على أعضاء فريق الاتصال وكذلك الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي أن يكثفوا جهودهم للتنسيق مع حكومة البوسنة والهرسك من أجل قبول خطة السلام تلك. وحكومة البوسنة والهرسك ينبغي ألا تواجه بإنذار جديد يتمثل في الاختيار بين رفع الحظر على الأسلحة وبذلك تحصل على وسائل الدفاع عن جميع سكانها وبلادها، أو البديل وهو استمرار التزام فريق الاتصال، من خلال قوة الأمم المتحدة للحماية أو حلف شمال الأطلسي، بحماية "المناطق الآمنة".

وفي هذا السياق من المهم أن ينفذ فريق الاتصال التزامه برفع الحظر عن الأسلحة واتخاذ خطوات بناءة أخرى مثل ضمان أن تعبر بعثة قوة الحماية عن اهتمام شديد بالأمن والتصميم اللازم لصنع السلم. علاوة على ذلك، ان منظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال استراتيجية مناطق الاستبعاد، يمكن أن تضطلع بدور هام في ردع الهجمات على قوة الأمم المتحدة للحماية أو على "المناطق الآمنة" القائمة أو التي حددت حديثا.

وفي حين قيل إن بعض الدول المساهمة في قوة الحماية سوف تنسحب في حال رفع الحظر عن الأسلحة، فإن بعض البلدان الأخرى المساهمة بالقوات، بما فيها ماليزيا، أشارت إلى استعدادها للبقاء وتوفير الجنود الإضافيين في هذه الظروف. وفي الحقيقة، نرى أن ولاية قوة الحماية بحاجة إلى تعزيز في اتجاه

صنع السلم وذلك لمواجهة العدوان الصربي المستمر والانتهاكات المنتظمة للقانون الإنساني والقرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة ولاتاحة فرصة حقيقية لنجاح السلم.

ويجري ترويج حجة بأن رفع الحظر عن الأسلحة المفروض على البوسنيين سيؤدي إلى تصعيد أكبر في أعمال العنف، وسيؤثر على الجهود الإنسانية ويهدد فكرة "المناطق الآمنة". ووفد بلادي يناشد أعضاء المجلس تمحيص هذه الحجة على نحو جلي. وكما طرحنا السؤال من قبل في هذا المجلس، فأية زيادة في حدة القتال يمكن تصورها بعد أن جرى قتل الآلاف، وبعد أن احتشد البوسنيون في صورة يرثى لها في أماكن اللجوء وتقلص حجم أراضيهم إلى جيوب مقسمة تلتمس البقاء؟

إن البوسنة والهرسك لا ينبغي أن تحرم بغير وجه حق من حقها الثابت في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١. والجمعية قامت بإرسال رسالة قاطعة من خلال القرار ٤٩/١٠ ومفادها أن حظر الأسلحة الذي ليس له ما يبرره والمفروض على البوسنة والهرسك يجب أن يرفع. لقد حان الوقت لمجلس الأمن الذي يستمد صلاحياته ومسؤوليته الخاصة من مجموع الأعضاء، أن يتخذ تدابير مماثلة للوفاء بمسؤوليته بموجب الميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل تركيا. وأدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مناقشة مجلس الأمن للحالة الخطيرة في البوسنة والهرسك تنعقد للمرة الثانية عند منعطف حاسم. وكما أعلنت أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، أن جميع الالتزامات والوعود إلى حكومة وشعب البوسنة والهرسك لم تتحقق حتى الآن. فتحدي القانون الدولي من جانب المعتدين لا يجد من يتصدى له. والتهديدات ضد الصرب تحولت إلى خدع فاشلة. وهناك العديد من قرارات مجلس الأمن التي ما زالت تنتظر التنفيذ.

أود أن أؤكد على التزامنا بخطة السلم الأخيرة التي اقترحها فريق الاتصال الخماسي في تموز/يوليه الماضي، ونأسف عميق الأسف لأنها لم تنفذ بعد. وبروح السلم، قدمت حكومة البوسنة والهرسك تنازلات وتضحيات غالية. ومع ذلك فإن نهجها البناء وإرادتها الحسنة بقيا ينتظران جوابا. وخطة السلم التي قبلتها بتضحيات كبيرة نصت بوضوح على أن الجانب الذي يرفض الخطة سيلقى العقاب، بينما الجانب الذي يقبل الخطة سينال المكافأة والحماية. وما يحدث هو عكس ذلك تماما. وفي وقت تزداد فيه وتيرة حملة "التطهير العرقي" ويشدد الخناق على سراييفو و "المناطق الآمنة" الأخرى، فقد شهدنا اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، الذي يخفف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود. وشعب البوسنة يشعر مرة أخرى بخيبة أمل عميقة ويشعر أن المجتمع الدولي قد خانه.

فالعدوان لا يمكن ولا ينبغي أن نوازيه مع النضال العادل والمقاومة ضد القوات المحتلة. والبقاء على الحياد بين العدوان والدفاع عن النفس يقوض الشرعية والشعور بالعدالة. إن حظر الأسلحة المفروض من جانب مجلس الأمن بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١) يتناقض تماما مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب علي أن أؤكد مرة أخرى أننا نحث المجلس على توضيح الفتوى القانونية بأن قراره ٧١٣ (١٩٩١) لا ينطبق وينبغي ألا ينطبق على جمهورية البوسنة والهرسك. وبينما يعيد المجلس التأكيد في جميع قراراته ذات الصلة على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ويرفض حيازة الأراضي عن طريق استخدام القوة وممارسة "التطهير العرقي"، فإنه لا يمكن له أن يتغاضى بعد الآن عن حق الدفاع عن النفس لبلد يتعرض وجوده نفسه للخطر.

وفي هذا الصدد نرحب بقرار الجمعية العامة ٤٩/١٠ الذي تدعو فيه الجمعية مجلس الأمن إلى إعفاء البوسنة والهرسك من الحظر على الأسلحة وتحث الدول الأعضاء على التعاون مع جمهورية البوسنة والهرسك في ممارسة حقها الثابت في الدفاع عن النفس. واتساقا مع هذا التقليد نؤيد بقوة مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن. ومشروع القرار هذا يعبر عن الموقف البناء لحكومة البوسنة والهرسك ويعلن أن تنفيذه ينبغي تأجيله لفترة ستة أشهر.

ويتمشى المشروع أيضا مع التزام فريق الاتصال الخماسي. ويذكر أن فريق الاتصال أكد أنه في حال استمرار رفض الطرف الصربي البوسني لخطة السلام، فإن اتخاذ قرار في مجلس الأمن برفع الحظر المفروض على الأسلحة سيكون أمرا لا يمكن تفاديه. وجميعنا يعلم أن الرفض الصربي لخطة السلام ما زال قائما. ولذلك ندعو أعضاء فريق الاتصال الخماسي إلى احترام التزاماتهم.

ومما يؤسف له أن الرسائل المغلوطة ما زالت ترسل إلى الصرب. وفي هذا السياق أثار بيان الاتحاد الأوروبي أمام الجمعية العامة بشأن البند ٣٩ قلقا شديدا لدينا. كذلك بينما كنا ننتظر استجابة كافية وحازمة للرفض الصربي لخطة السلام، ها نحن نشهد مرة أخرى إشارات متناقضة من بعض الأعضاء في فريق الاتصال الخماسي تشير إلى النظر الايجابي في مطالب جديدة صادرة عن الجانب الصربي. انهم يدعون بأن جميع سكان البوسنة لها حقوق متساوية وأنه على هذا الأساس، ينبغي الاعتراف بحق ما سمي بـ "جمهورية سربسكا" في إقامة كونفدرالية مع أحد جيرانها.

وهذا في الحقيقة يعني أنه ينبغي أن يكون للصرب البوسنيين الحق في الاتحاد مع صربيا. وفي هذا الصدد، توجد هناك أيضا محاولات لتغيير الخريطة الإقليمية، التي تشكل العنصر الأساسي في خطة السلم، لصالح الصرب. وترمي هذه المحاولات الى إجراء تبادلات جديدة في الأراضي وإعطاء الجيوب الواقعة في شرق البوسنة للصرب. والمجتمع الدولي لا يمكنه ولا ينبغي له أن يقبل أية محاولة لتغيير خطة السلم من شأنها أن تؤدي الى تمزيق البوسنة.

وإذ نتوقع حلول شتاء قاس، فإن حماية العزل في المدن المحاصرة و "المناطق الآمنة" التي لا تعرف الأمان ينبغي أن تكون أولويتنا الأولى. واليوم وقعت مأساة جديدة في سراييفو: سقط اليوم سبعة من النساء والأطفال الأبرياء ضحية لهجوم بالهاون. ولا بد لي أن أؤكد أن قراري مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) يوفران إطارا واضحا لحماية جميع "المناطق الآمنة". ومن واجب قوة الأمم المتحدة للحماية أن تنفذ ولايتها في هذا الشأن.

إن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية بحاجة الى التعزيز بما يمكنها من التعامل بشكل فعال مع الوضع الراهن. إن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، الذين يعبرون عن إرادتنا جميعا، يجب ألا يصبحوا موضع خلاف، ويجب عند الحاجة إحلال قوات توفرها بلدان أخرى محلهم بطريقة مشرفة.

إن النية الحقيقية لصربيا والجبل الأسود بالنسبة لخطة السلم يجب وضعها تحت الاختبار. ويجب ممارسة الضغط على ذلك البلد لاجباره على الاعتراف بالبوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ولا بد لي أيضا أن أؤكد التزامنا باتفاقات واشنطن ودعمنا لها. إن قرار الجمعية العامة ١٠/٤٩ يصف هذه الاتفاقات بأنها نموذج للحل الشامل. والاتحاد الذي أنشأته هذه الاتفاقات باب المشاركة فيه مفتوح أمام الصرب. وفي الحقيقة، تنص هذه الاتفاقات على المبادئ اللازمة لإقامة سلم عادل وقابل للاستمرار في البوسنة. وهي تحدد الإطار للحفاظ على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك ووحدتها بوصفها دولة متعددة الثقافات والأديان والأعراق. ولن يسمح للمعتدي بتقويض هذا الهدف.

وعلينا أن نكف عن إمداد البوسنيين بقرارات لا تنفذ ووعود واهية. وعوضا عن ذلك، ينبغي لنا أن نوفر لهم الحماية الفعالة والوسيلة للدفاع عن أنفسهم. إن حظر الأسلحة، وهو حظر غير قانوني وباطل أصلا بالنسبة للبوسنة والهرسك، ينبغي رفعه بغية زيادة فرص عملية إقامة سلم حقيقي، دون مزيد من التأخير.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل ألمانيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غراف تسو رانتزو (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن السياسة الراهنة التي ينتهجها الصرب البوسنيون القائمة على الرفض والعرقلة - وما تسببه

من إحباط يمكن تفهمه - يجب ألا يسمح لها بأن تؤدي الى زيادة تفاقم الوضع. فليس من خطة الاتحاد الأوروبي الإبقاء على الأمر الواقع غير المرضي: ولهذا السبب اقترحنا بالفعل نهجا بديلا للتغلب على عناد الصرب البوسنيين الذي لا يزال يمثل العقبة الرئيسية في طريق التسوية السلمية. ولكن العواقب الحتمية المترتبة على استئناف القتال ستتمثل في زيادة المعاناة للمدنيين في البوسنة، وتزايد عرقلة المساعدة الإنسانية الدولية، وتقويض الجهود الدولية المبذولة لإعادة التعمير في جميع أرجاء البلاد، وازدياد الخطر الذي يتهدد سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والوكالات الأخرى المشتركة في نقل المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، هناك خطر استمرار تأجيل اليوم الذي يتم فيه تحقيق تسوية تفاوضية. إننا ندعو جميع الأطراف الى ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس، والى التعاون بالكامل مع الممثل الخاص للأمين العام ومع قوة الأمم المتحدة للحماية، والى وقف القتال.

إن ما تمس إليه الحاجة اليوم هو مزيد من الجهود السياسية المشتركة والمكثفة لممارسة أقصى قدر من الضغوط لتحقيق تسوية سياسية. وإذا استمر الصرب البوسنيون في عنادهم، فإنهم لن يكسبوا سوى عزلتهم التامة وتقريب أنفسهم من الهاوية. ومن جانبنا، علينا أن نركز على الطرق والسبل البديلة للنهوض بقضية السلم في يوغوسلافيا السابقة. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة إدخال عناصر جديدة في عملية السلم.

وفي البيان الذي أدلينا به أمام الجمعية العامة يوم الخميس الماضي حول الحالة في البوسنة والهرسك، اقترحنا اتباع نهج أوسع. فحيث أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تتحمل مسؤولية رئيسية عن الوضع الراهن في يوغوسلافيا السابقة، إذن لابد لها أن تسهم بشكل بناء في تحقيق مزيد من التقدم على طريق إيجاد حل سياسي. وإذا اتخذت بلغراد خطوات جديدة ملموسة، لتثبت بأعمالها أنها غيرت بالفعل سياستها في يوغوسلافيا السابقة، فإن ذلك سيزيد بصورة كبيرة من فرص إيجاد تسوية سلمية.

واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن مسار السلم هذا يقتضي، في رأينا، أن تتخذ سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في حالة عدم قبول الصرب البوسنيين خطة السلم، الخطوات التالية: الاعتراف بالبوسنة وكرواتيا ضمن حدودهما المعترف بها دوليا؛ مواصلة تأييد خطة فريق الاتصال للبوسنة، التي من شأنها أن تكفل، لو قبل الصرب البوسنيون بهذه الخطة، معاملة متوازنة للكيانين الكرواتي البوسني والصربي البوسني، بما في ذلك إقامة علاقات خاصة متوازية مع البلدان المجاورة، ما دامت لا تتعارض مع سلامة البوسنة والهرسك؛ تأييد خطة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، عند اكتمالها، بوصفها أساسا للحل بالنسبة للمناطق الكرواتية الخاضعة لحماية الأمم المتحدة؛ الإبقاء على نظام فعال وقابل للتحقق تقتصر بموجبه صادرات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى الصرب البوسنيين على المساعدة الإنسانية الى حين قبول "باله" بخطة فريق الاتصال؛ الاستمرار بشكل قابل للتحقق في تطبيق سياسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن تقيد بالمثل صادراتها الى صرب كرايينا الى أن تقبل "كنين" بخطة المؤتمر الدولي لمناطق كرواتيا الخاضعة لحماية الأمم المتحدة، عند اكتمالها. وهذه الخطوات الجريئة وحدها هي التي ستمكن المجتمع الدولي من الاستجابة لبلغراد بجرأة مماثلة.

وكيما تحقق عملية السلم النتائج الملموسة المطلوبة، فإننا سنحتاج الى بعض الوقت، حتى ولو كنا نفضل جميعا نتائج فورية. وسيكون من الخطأ المؤسف تقويض جهود السلم المكثفة الجارية حاليا باتخاذ قرارات قد تترتب عليها عواقب خطيرة لا يمكن حسبانها. ويجب علينا ألا نسمح بظهور وضع تصبح فيه رغبتنا المشتركة في التغلب على الحرب والتوترات في البوسنة محصورة في التركيز فقط على مسألة رفع حظر الأسلحة.

إن اتخاذ قرار برفع حظر الأسلحة يجب أن يظل ملاذا أخيرا. فنحن ما زلنا مقتنعين بضرورة السعي الى تحقيق تسوية سياسية حتى نستنفذ كل السبل الممكنة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأننا لم نبلغ بعد هذه المرحلة.

وأعرب الأمين العام من جانبه في تقريره المقدم الى مجلس الأمن والمؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

عن الرأي في أن رفع الحظر على الأسلحة من شأنه أن يزيد من تفاقم الصراع. ورفع حظر الأسلحة، كما يقترح البعض، من شأنه أن يكون متعارضا تماما مع حياد ونزاهة قوة الأمم المتحدة للحماية. ونتيجة لذلك، يتطلب الأمر كما قال الأمين العام نفسه سحب قوة الأمم المتحدة للحماية من البوسنة والهرسك. ونعتقد أن هذا التصور لا يزال صحيحا.

إن ما نحتاج إليه في الشهور القادمة استنادا الى النتائج التي تحققت بالفعل هو بذل جهد سياسي حاسم لتهيئة الظروف اللازمة للتوصل الى حل سلمي للصراع على النحو المتوخى في خطة فريق الاتصال. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالحفاظ على الزخم في هذه العملية.

وفي رأينا أننا وصلنا الآن الى مرحلة حاسمة في سعينا لحسم الصراع في البوسنة والهرسك. فلنتكاتف في الدعم الكامل لجهود السلم المكثفة الجارية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بروني دار السلام. أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد عبد المؤمن (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترى بروني دار السلام أن القضية محل النقاش اليوم واضحة المعالم: هل يحق للبوسنيين أن يدافعوا عن أنفسهم وعن إقليمهم ذي السيادة أم لا؟

إن رأي وفد بلدي بصدد هذه المسألة واضح تمام. إن بروني دار السلام تكرر كثيرا رأيها بأن حدود البوسنة والهرسك لها حرمتها، ومعترف بها دوليا، وقد أكدها المجتمع الدولي من جديد عندما قبل البوسنة والهرسك عضوة في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢. لذلك إن أي عدوان على استقلال هذه الدولة وسيادتها وسلامتها الاقليمية انتهاك ليس فقط للمعايير الدولية، بل أيضا لميثاق هذه الهيئة ومبادئها.

ويدخل الآن عدوان الصرب على البوسنة والهرسك عامه الثالث. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة الموجهة من المجتمع الدولي، وعلى الرغم من التواجد العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإن مناطق كثيرة من البلاد لا تزال تهددها أسلحة الصرب، كما أن العاصمة لا تزال تحت الحصار.

والواقع أن المجتمع الدولي لم يتمكن حتى الآن من إنهاء معاناة أهل البوسنة. والواقع أيضا أن فريق الاتصال لم يقنع الصرب بالموافقة على مقترحات السلم. ونحن نرى ذلك دليلا على نية الصرب الاستمرار في عدوانهم وفي انتهاك سيادة البوسنة والهرسك.

وأود أن أعلن هنا رأينا بأن قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) يجب ألا يطبق على البوسنة والهرسك. فقد فرض حظر الأسلحة على يوغوسلافيا السابقة. لذلك ينضم وفد بلدي الى الوفود الأخرى في حث المجتمع الدولي، وخصوصا كل الأطراف المعنية والمهتمة بالموضوع، على التصرف بشكل حاسم وعلى تزويد جمهورية البوسنة والهرسك بما تحتاجه لحماية نفسها. ويجب أن نتيح للبوسنيين الحق في الدفاع عن أنفسهم، فرادى وجماعات، المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق. لقد آن الأوان أن يرفع مجلس الأمن الحظر عن البوسنة والهرسك.

وتمثل فترة الستة أشهر التي عرضتها البوسنة والهرسك كمهلة يسري بعدها رفع الحظر اذا لم يقبل الصرب خطة السلم رسالة موجهة الى قادة الصرب عن استعداد البوسنة والهرسك لقبول الحل الوسط. وترى بروني دار السلام أن هذه المهلة ستتيح للصرب الفرصة للنظر في الرد بشكل إيجابي على هذا الحل الوسط من أجل التوصل الى حل مقبول لهذا الصراع.

ويثني وفد بلدي على الجهود التي يبذلها الرجال والنساء الذين يخدمون في قوة الأمم المتحدة للحماية. فباقتراب فصل الشتاء، يعتمد شعب البوسنة اعتمادا كبيرا على جهودهم. ويأمل وفد بلدي في أن تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة لتخفيف معاناة هذا الشعب.

وختاما، أود أن أكرر التأكيد على رأينا القائل بضرورة احترام استقلال البوسنة والهرسك وضمانه داخل حدود معترف بها دوليا. لقد أصبح شعبها ضحية لعدوان لا يزال يتحدى المبادئ المقبولة دوليا. لذلك، يتعين علينا أن نسمح للبوسنيين بالدفاع عن هذه الحدود بكل الوسائل اللازمة،

بما في ذلك الوسائل العسكرية، نظرا لأن مبادرات السلم لم يقبلها المعتدي حتى الآن.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم التالي هو ممثل أفغانستان. أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.**

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أتوجه اليك، سيدتي الرئيسة بالتهنئة على الطريقة الفعالة والوقورة التي تترأسين بها مداولات المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للطريقة الممتازة التي أدار بها الممثل الدائم للمملكة المتحدة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إننا نرحب بالمبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة وبالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها من أجل رفع الحظر الذي يكبل أيدي جمهورية البوسنة والهرسك. والمجلس لا يجتمع هنا لمجرد الاستجابة الى نداء منظمة المؤتمر الاسلامي، بل هو يجتمع أيضا لغرض عملي هو تكرار التأكيد والإعراب عن الموافقة على قرار الجمعية العامة الذي اتخذ قبل خمسة أيام فقط، يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، والذي يشجع مجلس الأمن على أن يولي الاعتبار الواجب لاعفاء حكومة جمهورية اتحاد البوسنة والهرسك من الحظر على إمدادات الأسلحة والمعدات العسكرية المفروض أصلا بموجب قرار المجلس ٧١٣ (١٩٩١) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، كما موضح أيضا في الفقرة الثامنة من ديباجة قرار الجمعية العامة السالف ذكره.

وعلى مدى العامين الماضيين، يستند موقف بلدي، المعرب عنه في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة على حد سواء، أساسا الى الشرعية.

إن وفد بلادي واثق من أن مجلس الأمن لم يكن في نيته مطلقا تمديد صلاحية القرار ٧١٣ (١٩٩١) ليغطي البوسنة والهرسك. وما من قرار لمجلس الأمن أو أية سلطة قانونية أخرى يمكن أن يحل محل، أو يقيد بأي نمط كان، حقوق البوسنة والهرسك بموجب الميثاق، وبصفة خاصة الأحكام المتصلة بالدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس المنصوص عليها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

لذلك، فما من حظر يعد شرعيا وفقا للقانون الدولي إذا كان هناك دليل على أن الاستمرار فيه يؤدي الى الإبادة الجماعية. وحتى إذا لم يتخذ مجلس الأمن قرارا برفع الحظر الذي يتناقض وحق جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن النفس، فلا يمكن لأي قرار لمجلس الأمن يطالب بفرض حظر للأسلحة على البوسنة والهرسك أن يكون صالحا للتطبيق في تلك الجمهورية وكل دولة عضو، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، مخولة من الناحية القانونية للقيام، فرادى أو جماعات، بتوصيل الأسلحة الى البوسنة والهرسك.

لقد عارض بعض أعضاء المجلس في رفع هذا الحظر، غير المنصف وغير القانوني، وحاولا إقناعنا بأن رفع هذه الحظر سيكون له أثره السلبي على عملية السلم.

إن الاعتقاد بأن فرض العزلة السياسية وحدها على الصرب البوسنيين كاف لتحقيق أثر إيجابي على عملية السلم هو بلا شك تفاؤل مفرط لأن التجربة تبرهن على أن نتائج الحظر غير المشروع المفروض على البوسنة والهرسك كانت مأساوية. فهو يشجع الصرب البوسنيين على الاستهانة بمجلس الأمن وفريق الاتصال على حد سواء. فعلى سبيل المثال، أعلن مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر عن رضائه عن خطة التسوية الإقليمية التي قدمها فريق الاتصال وهي الخطة التي تحظى الآن بقبول جميع الأطراف فيما عدا الصرب البوسنيين، وقد أدان المجلس بشدة الطرف الصربي البوسني لرفضه الخطة وطالبه بقبولها فورا بأكملها ودون قيد أو شرط.

لكن هذا الحظر هو الذي يعرقل إحراز أي تقدم في عملية يالسلم. ومن الواضح، أن استمرار الحظر يشجع الطرف المعتدي على أن يستمر في العدوان والابتزاز ويواصل تكتيف أيدي ضحايا العدوان، وهم أولئك الذين لم يلجأوا الى ارتكاب جرائم الحرب إلا في حالات استثنائية نادرة. فلا مجال للمقارنة بين المعتدين وضحايا العدوان، وبخاصة عندما يكون ٧٠ في المائة من أراضي البوسنة والهرسك خاضعة لاحتلال المعتدين. إن استمرار الحظر لن يؤدي الى إحراز تقدم صوب السلم والعدل. وفي أحسن الأحوال، لن تتعدى آثاره الإبقاء على الوضع القائم. واستمرار هذا الوضع

القائم يعني حتما استمرار الإجحاف وتعضيد المعتدي. ذلك المعتدي الذي يحتل - كما ذكرت توا - جزءا كبيرا من أرض البوسنة.

إن أي رفع للحظر لا يعني الإفراط في تسليح جانب على حساب الجانب الآخر بل يعني "إيجاد توازن بين مستويات تسلح الجانبين على حد سواء. وذلك التوازن من شأنه، دون شك، أن يعزز عملية السلم. ومن شبه المؤكد انه يكفل أن يقرر الصرب البوسنيون إعادة فتح الباب الذي أغلقوه خلفهم والعودة الى طاولة التفاوض.

وفي الختام، لقد قيم وفد بلادي بعناية الحالة الراهنة في مجلس الأمن، ولا يساورنا تفاؤل كبير بشأن إمكانية النجاح على سبيل المثال، فيما يتعلق بعدد الأصوات التي يحتاجها المجلس ليخلص نفسه من هذا الموقف الذي يفتقر الى الأساس القانوني الموثوق به، وهو موقف يعزز فقط يد المعتدي. وأذكر بما قاله الممثل الدائم لألمانيا منذ برهة، في بيانه الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي وهو أن رفع الحظر سيكون الملاذ الأخير، عندما تستنفد جميع القنوات الأخرى.

ولا بد من التسليم بأن المجلس سيجتمع مرة أخرى للنظر في نفس المسألة إذا ما وصل الصرب البوسنيون الاستهانة بمجلس الأمن ومحاولة تمزيق أوصال جمهورية البوسنة والهرسك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل سلوفينيا، وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس ليدلي ببيانه.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي بادئ ذي بدء، أن انضم الى جميع المتكلمين السابقين الذين تقدموا إليك بالتهنئة على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وهذه فترة ما زالت - من نواح عديدة - بالغة الصعوبة لكننا مقتنعون بأن حكمتك والتزامك ومهاراتك الدبلوماسية تضمن نجاح المجلس في معالجته للحالات المعروضة عليه. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا للسير دافيد هاناي سفير المملكة المتحدة، الذي تولى رئاسة أعمال المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر، لأسلوبه النموذجي في الرئاسة.

منذ بضعة أيام فقط اتخذت الجمعية العامة قرارها بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ويتضمن القرار تحليلا للحالة وسلسلة من التوصيات. وقد أيدت سلوفينيا ذلك القرار بوصفه جهدا هاما يرمي الى الإسهام في السعي من أجل السلم. وعلاوة على ذلك، فقد كانت سلوفينيا وما زالت، منذ المراحل الأولى للحرب، مهتمة اهتماما أساسيا باستعادة السلم في ذلك الجزء من أوروبا، ودأبت منذ ذلك الحين على تقديم عدة مقترحات محددة تحقيقا لهذه الغاية. واسمحوا لي بأن أذكر فقط المقترحين اللذين تقدمت بهما سلوفينيا في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بإنشاء مناطق آمنة في البوسنة والهرسك، والنداء ذا النقاط الأربع الذي تقدمت به حكومة سلوفينيا في شباط/فبراير من هذا العام، وهو النداء الذي سبق الجهد الدولي الفعال لمنع خنق سراييفو.

إن الحالة التي نتناقشها اليوم يجب أن تؤخذ بمنتهى الجدية، سيما وأن المجتمع الدولي بمؤسساته، بما فيها الأمم المتحدة، عجز حتى الآن عن وقف الحرب وفتح آفاق السلم.

وأحد أسباب ذلك يرجع إلى عدم التماسك في وصف الصراع على حقيقته. والتقييم الواقعي للحالة هو وحده الذي يمكن أن يوفر الأساس اللازم لتحديد العلاج الكافي. إن الحرب في البوسنة والهرسك ليست صراعا دينيا أو إثنيا ولا هي حرب أهلية. لقد بدأت الحرب في البوسنة والهرسك كحرب عدوان ضد دولة معترف بها وذات سيادة، وظلت منذ ذلك الحين حربا للتوسع الإقليمي.

وطبيعة الحرب هذه تتجلى بوضوح في إحدى سماتها المرعبة: ألا وهي ممارسة "التطهير الإثني" التي بلغت أبعاد جريمة إبادة الأجناس، ضد مسلمي البوسنة والهرسك. لقد استنبطت ممارسة "التطهير الإثني" كأداة لغزو إقليمي يستهدف إنشاء "صربيا الكبرى" في نهاية المطاف. ولم يكن "التطهير الإثني" نتيجة عرضية للحرب، بل كان بالأحرى وسيلة مدبرة ومتعمدة من وسائل الحرب.

ولئن كان صحيحا أن الحرب أصبحت معقدة بشكل متزايد، وأن الفظائع قد ارتكبت من قبل جميع أطراف الصراع، فلا تزال سمتها الأصلية كحرب عدوان ضد جمهورية البوسنة والهرسك هي السمة الأساسية.

ولقد أصبح شائعا أن الدبلوماسية دون تصميم على استعمال القوة أو استعداد لاستعمالها تغدو عقيمة حينما تواجهها قوى العدوان. والعمل الدبلوماسي الدولي المتعلق بالبوسنة والهرسك كان، للأسف، يفتقر إلى هذا التصميم في أكثر الأحيان. ونتيجة لذلك لم تنجح جهود السلم، بل وسخر منها في بعض الأحوال. ومن ثم فبعد أكثر من سنتين من التعامل غير الموفق، مازلنا نرى صورة الأمم المتحدة تتأثر بشكل سلبي، ومصداقيتها تتآكل، على الرغم من الجهود الإنسانية الشجاعة.

وصحيح أنه لولا تدخل القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والعديد من المنظمات الإنسانية الأخرى لكانت مأساة البوسنة أفدح بكثير. والجهود الجارية حاليا لضمان إيصال المعونة الإنسانية تستحق تقديرنا العميق ودعمنا النشط. ومع ذلك، فإن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تكون بديلا عن السياسات الفعالة. هذا علاوة على أنه قد أصبح من الواضح أن المساعدة الإنسانية وحدها لا يمكن أن تضمن الاحترام الكافي للمعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة الشروط الأساسية لوقف الأعمال العدائية وإرساء السلم في البوسنة والهرسك.

إن اتفاق واشنطن المبرم في الشهر الماضي والتعاون الناتج عنه بين المسلمين البوسنيين والكروات استعادا الأمل في أن تؤثر المساعدة الدولية الملائمة تأثيرا جادا على الجوانب السياسية للصراع المسلح. وهذا التأثير السياسي أساسي في الجهود الرامية إلى تغيير الواقع العسكري في الميدان، وفتح السبيل المؤدي إلى حلول، وهذا ما يحيي في نفوسنا بعض الأمل في أن تسهم جهود فريق الاتصال في إنهاء الصراع المسلح وتهيئة الظروف لحل سياسي يقوم على العناصر الأساسية للعدالة.

والعناصر الأساسية للحل العادل والدائم هي: الحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية؛ إرساء بيئة آمنة للعودة الطوعية للاجئين؛ استعادة الأراضي والممتلكات التي استولى عليها عن طريق "التطهير الإثني" واستعمال القوة.

وينبغي التشديد مرة أخرى على أنه دون الإزالة التامة لنتائج "التطهير الإثني" واستعمال القوة، ليس من المرجح أن يدوم أي ترتيب للسلم.

وفضلا عن ذلك، فإن الفشل في تغيير هذا المسار يمكن أن يكون بمثابة رسالة واضحة لمعتدين آخرين محتملين بأن أعمالهم العدوانية قد تفلت من العقاب بل وقد يكافأون عليها.

إن اقتراح السلم الذي قدمه فريق الاتصال في آب/أغسطس الماضي ينطوي على احتمال بأن يصبح نقطة مرجعية لتسوية سلمية في المستقبل. ومع ذلك، فإن هذا الاحتمال لم يترجم بعد إلى عملية فعالة. ولم تبدر عن الصرب البوسنيين بعد أية بادرة تنم عن استعداد للإذعان للضغوط المنسقة التي يمارسها المجتمع الدولي بأسره. وهذا يستدعي أن تتخذ الأمم المتحدة مزيدا من التدابير وفقا لأحكام الميثاق. وهذا هو السبب في وجوب التفكير في اتخاذ تدابير متنوعة بما فيها تدابير تتصل بحظر الأسلحة.

ومن الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا أن الحظر كان مفروضا على يوغوسلافيا السابقة في تاريخ يرجع إلى عام ١٩٩١، وقت كانت تلك الدولة السابقة لا تزال في حيز الوجود. وبعد ذلك امتد الحظر ليشمل الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة في حالة خاصة كانت سائدة في عام ١٩٩٢، حالة اتسمت بمزيج من الخوف والتحيز، تجاه دول انبثقت من انقاض يوغوسلافيا التي كانت في طريقها إلى الانحلال الكامل. ومنذ ذلك الحين تغير كل شيء تقريبا بالنسبة لكل دولة من الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة التي زالت من الوجود في تلك الأثناء. وقد آن الأوان منذ وقت طويل لاجراء مناقشة تأخذ بعين الاعتبار التام الحقائق الجديدة والأوضاع المختلفة لكل دولة من الدول الخليفة.

وهناك أسباب كثيرة تدعو إلى الإبقاء على حظر الأسلحة باعتباره جزءا من الجزاءات - وأؤكد

"باعتباره جزءا من الجزاءات" المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، إلى حين استيفاء الشروط اللازمة لرفع تلك الجزاءات.

ومن ناحية أخرى، هناك حاجة إلى الاعتراف بعدم انطباق حظر الأسلحة على المنخرطين في دفاع مشروع عن النفس، أي المنخرطين في ممارسة الحق الطبيعي المخول لكل أعضاء الأمم المتحدة. وسيكون من المؤسف حقا أن نسمح لنظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي بأن يتطور على أساس انتقائي، على نحو يضر بحق كل أعضاء الأمم المتحدة الطبيعي في الدفاع عن النفس. إن المفهوم الكلي للأمن الجماعي يقوم على تكاملية الدفاع عن النفس والعمل الدولي، والتي توفر الحماية الفعالة لوجود الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي.

أخيرا، لا ترى سلوفينيا أي مبرر للاستمرار في حظر الأسلحة. ومن واجبي أن أوضح هذه النقطة على وجه الخصوص لأن أحد البيانات التي أدلي بها في وقت سابق هذا المساء يشير إلى أن بعض الحقائق ذات الصلة لا تقدر دائما التقدير الكامل. إن بلدي لا يشترك، ولم يشترك إطلاقا، في أي صراع مسلح حفز على فرض هذا الحظر على الأسلحة قبل سنوات. وأكرر أن هذا الحظر فرض على يوغوسلافيا السابقة التي لم يعد لها وجود منذ ذلك الحين.

هذه هي الأسباب التي تدعونا إلى الاعتقاد بأنه من السليم بل ومن الضروري أن يعلن مجلس الأمن أن الفقرة ٦ من القرار ٧١٣ (١٩٩١) والفقرات ذات الصلة من القرارات ٧٢٤ (١٩٩١) و ٧٢٧ (١٩٩٢) و ٧٦٢ (١٩٩٢) لم تعد منطبقة.

نفهم أن جلسة مجلس الأمن الحالية عقدت لتمكين أعضاء المنظمة من إجراء تبادل شامل للآراء بشأن مسار العمل الواجب اتباعه فيما يتعلق بالحالة الراهنة في البوسنة والهرسك. وقد تقدمنا بآرائنا على أمل أن تسهم في هذا المسعى الجماعي بحق.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

أود أن أبلغ الوفود بأنني تلقيت رسالة من ممثل كندا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بعد موافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد كارسغارد (كندا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشونغ هايو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على السماح لي بالمشاركة في جلسة المجلس لهذا اليوم. وأود أولا أن أهنئك على تقلدك رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي يجعل المجلس في أيد ماهرة ويعول عليها. واسمحي لي أن أشيد بسلفك، السير ديفيد هناي ممثل المملكة المتحدة، على إكماله الناجح لفترته بوصفه رئيسا للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

أعتقد أن رأي حكومتي في الحالة في البوسنة والهرسك قد توضح بما فيه الكفاية من بياني أمام الجمعية العامة يوم الخميس الماضي، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أنه نظرا لخطورة المسألة وأهميتها القصوى بالنسبة للحفاظ على سلم العالم وأمنه، رأيت من الجدير أن أشرح بإيجاز موقفنا إزاء الجوانب التي تتصل اتصالا مباشرا بأهداف هذا المجلس.

مما له أهمية مباشرة لدينا مسألة اعفاء البوسنة والهرسك من حظر السلاح. ولأننا من بلد خاض تجربة مريرة من جراء حرب الأشقاء والتجزئة الوطنية، نعرف تماما كيف تعرقل إراقة الدماء الجهود الرامية الى المصالحة فيما بعد. ولقد أريقت دماء كثيرة في البوسنة، ووطئت بالأقدام حقوق الإنسان الأساسية للكثير جدا من الناس. وأي مأساة جديدة يمكن أن

تحبط جهود المجتمع الدولي الرامية الى ايجاد تسوية تفاوضية في تلك المنطقة، وأن تجعل إقرار السلم في البوسنة مستحيلا تماما.

يفهم وفدي تماما ويتشاطر مخاوف المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المساهمة بالقوات، بأن يؤدي رفع حظر السلاح الى تفاقم الحالة وأن يؤثر تأثيرا خطيرا على سلامة قوات حفظ السلام في المنطقة. ولهذه الأسباب امتنعت حكومتي عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٨٨/٤٨، الصادر في العام الماضي.

ولكننا هذا العام تحولنا الى التصويت ايجابا في ضوء بعض العناصر الجديدة. عندما امتنعنا في العام الماضي عن التصويت على قرار رفع حظر السلاح، فعلنا ذلك أملا في أن تؤدي الجهود الدولية الى تحسين الحالة في البوسنة. ولكن هذا الأمل الذي راودنا جميعا كان أملا زائفا. وبالرغم من القرارات والبيانات العديدة الصادرة عن هذا المجلس، لم تتوقف معاناة الشعب البوسني ولم يعد السلم الى البوسنة والهرسك. وترى جمهورية كوريا أن على المجتمع الدولي الذي أخفق حتى الآن في كفالة السلم في المنطقة التزاما معنويا وسياسيا بالاستجابة للشواغل المشروعة للشعب البوسني من أجل بقائه ذاته.

كما تلحظ حكومتي أن جمهورية البوسنة والهرسك عرضت قصر المطالبة برفع حظر السلاح على اتخاذ قرار رسمي، وتأجيل التنفيذ الفعال لرفع الحظر لفترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر. إن حكومة جمهورية كوريا تثني على هذا العرض بصفته خطوة عملية وحصيفة. ونعتقد أن على المجتمع الدولي التسليم بالمرونة التي أظهرتها الحكومة البوسنية باعتبارها دليلا على نواياها السلمية، ومكافأتها على هذا الأساس.

وثمة عامل هام آخر يتصل بالحالة في البوسنة، لم يكن موجودا في العام الماضي وقد يسهم في التسوية المبكرة لهذه المسألة، هو القرار الذي اتخذته في آب/أغسطس الماضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقطع علاقاتها مع صرب البوسنة واغلاق حدودها في المناطق التي يسيطر عليها الصربيون. وتأمل جمهورية كوريا أن تمتثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية امتثالا صادقا لالتزامها.

إن التاريخ يعلمنا أنه لا يمكن الإبقاء على المزايا التي تم الحصول عليها بالقوة العسكرية القاسية. وتحث جمهورية كوريا الديمقراطية جميع أطراف الصراع على نبذ استخدام السلاح كوسيلة لتحقيق السلم. وعلى وجه الخصوص، يجب على القيادة الصربية البوسنية أن تدرك أن صرب البوسنة لن يتمكنوا من تحقيق السلم الحقيقي والرخاء إلا بقبول التسوية التفاوضية. وتحثهم جمهورية كوريا على قبول خطة السلام التي قدمها فريق الاتصال دون شرط وبالكامل. وفي تلك الأثناء، ينبغي السماح لقوة الأمم المتحدة للحماية بحرية الحركة الكاملة والوصول الى مناطق المشاكل.

من الأمور الحاسمة أن يشارك المجتمع الدولي بنشاط في التخفيف من معاناة الشعب البوسني وفي تيسير التسوية التفاوضية القائمة على مبدأ التعاون والشراكة الحقيقية. ولقد كان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي خطوة هامة.

في هذه المرحلة، أود أن أؤكد على أن القرار، الذي تؤيده حكومتي لم يكن يقصد به أن يكون خطوة صوب تكثيف الكفاح المسلح في البوسنة، ولكن القصد منه إنهاء الأعمال العدائية المسلحة والتعجيل بإقرار السلم. وإذا لم تقبل قوات صرب البوسنة بخطة السلام التي قدمها فريق الاتصال أثناء الأشهر الستة القادمة، فليس هناك ما يجعلنا نتوقع أن يفعلوا ذلك في ستة أعوام.

في بعض الأحيان تكمن الحقيقة الساخرة في أن الافتقار الى الاستجابة من طرف لهجوم الآخرين لا يؤدي إلا الى مزيد من الهجمات والصراعات. وتجريد المعتدي من أمله في تحقيق الانتصار العسكري قد يؤدي الى بدء الحوار. يجب على المجتمع الدولي بذل ضغوط اضافية على قوات صرب البوسنة، ونعتقد أن احتمال رفع حظر السلاح عن البوسنة والهرسك هو أكثر الأسلحة المتاحة اقناعا ضد التعنت الصربي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بداية أن أنضم الى الوفود الأخرى في الترحيب بتقلدك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وفي تهنئة سلفك على الأسلوب القدير للغاية الذي قاد به المجلس في الشهر الماضي.

لدى نظرنا في الحالة السائدة في البوسنة والهرسك اليوم، يجب علينا أن نذكر أنفسنا من جديد بمصدر كامل الأزمة القائمة في أراضي يوغوسلافيا السابقة وعواقبها، وفرض الضغط لإيجاد حل سريع لإرغامنا على قبول اجابات تفتقر الى المضمون الأخلاقي والقانوني في آن معا، مما يقوض قواعد السلوك الدولي المقبولة والرفاه، وفوق كل شيء، مصداقية هذه المنظمة وحدها.

يجب علينا أن نتذكر بأن هذا الصراع لم يكن ليتطور لولا الأعمال المأساوية التي قامت بها دولة ذات مخططات إقليمية كبرى، وتسخير هذه الدولة لتفوقها العسكري الكبير واستغلال عناصر أقليتها القومية خارج حدودها كعملاء لها، تحقيقا لهذه الأهداف. وبهذه العملية، احتلت تلك الدولة ٧٠ في المائة من بلد و ٢٥ في المائة من بلد آخر، مما أدى الى خسارة ٢٠٠ ألف من الأرواح البريئة في حملة للقتل الجماعي، ومعسكرات الاعتقال، والاغتصاب والطرد لا تقل عن كونها إبادة للجنس.

ويجب علينا أيضا أن ننتهز هذه المناسبة لنذكر ببعض العناصر الايجابية لسياسة المجتمع الدولي فيما يتصل بهذه الأزمة، مثل نظام الجزاءات، وأن نذكر أنفسنا بعدم العبث بهذه النجاحات من أجل تحقيق تغيرات سياسية مريبة قصيرة الأجل، بينما لا نزال نبحث عن التوازن الصحيح للقوة في المنطقة وبينما ترفض الدولة المسؤولة عن هذه العواقب المأساوية إحداث تعديلات حتى بطريقة رمزية، بالاعتراف المتبادل بين الدول الخليفة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ضمن حدودها المعترف بها دوليا، كما طالب بذلك المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بحل هذه الأزمة، ما برحت حكومتي تؤيد السياسة القائمة على هدف التسوية السياسية التي شجعها المجتمع الدولي ونفذت عن طريق استخدام الآليات الدبلوماسية القائمة بالفعل، القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع، بالاضافة الى التهديد ذي المصداقية باستخدام القوة. وستواصل كرواتيا تأييد هذه السياسة، بينما نتطلع الى الآليات الكفيلة بتعزيزها وزيادة امكانية نجاحها.

وتوازن القوة، الذي يعد شرطا مسبقا لهذه التسوية السياسية وللتوصل الى سلم عادل ودائم لم يتحقق من خلال التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن. والاختلال القائم حاليا في المنطقة ينبغي أن يكون شاغلا هاما للمجتمع الدولي. فقد يكون الاختلال إرهاصا بحرب تكون أكثر تكلفة، وينبغي الآن اتخاذ خطوات جديدة لتصحيحه.

والاختلال القائم في البوسنة والهرسك واضح بجلاء في الغطرسة التي تثير الاشمئزاز من جانب الطرف البوسني الصربي تجاه الخطة الاقليمية للبلاد التي تقدم بها فريق الاتصال، وكذلك أعمالهم المستمرة الموجهة ضد المدنيين في بنيالوقا وبيجيلينا ناهيك عن الخنق المستمر للمناطق الآمنة التي أعلنها مجلس الأمن واستمرار عرقلة وصول معونات الإغاثة الانسانية. وليس بإمكان المجلس أن يسمح لنفسه بمزيد من التفريط بالنسبة للحالة في البوسنة والهرسك وبالنسبة للطرف البوسني الصربي. ويجب عليه أن يضع آليات جديدة من شأنها أن تفرض السلام في ذلك البلد. وهذه الآليات ينبغي أن تتضمن رفع الحظر المفروض على الأسلحة ضد اتحاد البوسنة والهرسك.

إن رفع الحظر المفروض على الأسلحة، في رأي حكومة بلادي، لن يكون خطوة باتجاه الحرب، وإنما قفزة نحو السلام. ومن شأنه أن يدفع بنا قُدما باتجاه تحقيق توازن جديد ومستصوب في المنطقة. إن تحقيق توازن في القوة والمحافظة عليه بين الأطراف والدول له تاريخ طويل ودلل على فاعليته في النهوض بالسلم وردع الحرب. لقد قلنا من قبل، في هذه القاعة إن حقيقة أن الحرب الباردة لم تحتدم إطلاقا لدليل على فوائد تحقيق توازن مستصوب في القوة والحفاظ عليه.

وكما هي الحالة في البوسنة والهرسك، فإن الحالة في كرواتيا أصبحت غير مقبولة على نحو مقلق. إن ثلاث سنوات من التعاون التام من جانب حكومة بلادي مع المجتمع الدولي أدت الى احتلال واقعي لربع أراضي

كرواتيا من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). فخطة فانس ومعظم قرارات مجلس الأمن لم تنفذ بسبب العرقلة المستمرة للخطة من جانب فلول جيش يوغوسلافيا وسلطات بلغراد بالنيابة الموجودة في الأراضي الكرواتية المحتلة ورفضها لها. ومن الواضح، أنهم لم يواجهوا بالضغوط الخارجية اللازمة - أي الضغط اللازم الذي يمارسه المجتمع الدولي كبديل عن انتزاع حق حكومة بلادي في ضغوطها الخاصة. إن اختلال التوازن في كرواتيا لا يمكن أن يستمر أيضا، وكما في البوسنة والهرسك، يجب على المجتمع الدولي أن يجد آليات جديدة لتصحيح الاختلال.

لهذا السبب، نرحب بصورة خاصة بالفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار الذي سينظر فيه المجلس، والتي تنص على أنه:

"اقتناعا منه أيضا بأن الرفض المستمر من جانب السلطات الصربية الكرواتية تنفيذ العناصر الأساسية في خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في كرواتيا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة يثير الشك بصحة مواصلة تطبيق الحظر المفروض على إيصال الأسلحة والمعدات العسكرية الى جمهورية كرواتيا".

وإذ يؤجل مشروع القرار رفع الحظر المفروض على الأسلحة لمدة ستة أشهر، ونظرا للحالة غير المقبولة أبدا في الأراضي الكرواتية المحتلة وخطة فريق الاتصال المتوقعة لهذه الأراضي، فإن من الضروري والمنطقي أن تكون الحكومة الكرواتية أيضا مؤهلة لرفع الحظر المفروض على الأسلحة خلال ستة أشهر، الى جانب اتحاد البوسنة والهرسك، وذلك تمشيا مع مبادئ القبول غير المشروط الوارد في الفقرة ١ من مشروع القرار الأولي هذا.

إن أهمية كرواتيا في تحقيق توازن القوة المستصوب والمحافظة عليه في المنطقة لا يمكن تجاهلها أو التقليل منها. وكما أعلنا في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، فإن التوازن الضروري في البوسنة لا يمكن تحقيقه من خلال التحايل على كرواتيا. وفي أوائل هذا العام أكدنا في مجلس الأمن أنه قد يكون من المستحيل لحكومة البوسنة والهرسك وحدها أن تحقق توازن القوة المرغوب فيه في المنطقة. ويجب علينا أن نتذكر بأن الطرف البوسني الصربي والجيش اليوغوسلافي هما البقايا المعززة من رابع أكبر جيش في أوروبا.

قبل أكثر من ثلاث سنوات، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، قام مجلس الأمن، بالقرار ٧١٣ (١٩٩١)، بفرض حظر على الأسلحة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بناء على طلب وزير خارجيتها، الذي ذكر بمبدأ

"الحق السيادي للجميع في أن يقرروا بحرية مستقبلهم بأنفسهم" (S/PV.3009، ص ٢)

ومنذ ذلك الحين اختفت تلك الدولة العضوة من الوجود، وخلفتها دول جديدة أصبحت أعضاء في الأمم المتحدة. وهذا أمر هام، لأن مجلس الأمن اختار أن يتصرف على نحو إيجابي إزاء الطلب السيادي المقدم من تلك الدولة العضوة، وينبغي عليه أن يطبق نفس القاعدة على الطلبات السيادية المقدمة من جانب الدول التي خلفت ذلك العضو السابق.

ولا يمكن لوزير الخارجية أن يكون على خطأ أكبر بالنسبة للنتائج المترتبة على قرار حكومته. غير أن المجلس يجب ألا يديم هذا الخطأ الفادح الى الأبد، بل ينبغي له أن ينظر بجدية في الطريقة التي يمكن بها لرفع الحظر أن يولد توازنا جديدا مستصوبا في القوة في المنطقة - توازنا يؤثر تأثيرا حاسما بالتأكيد على جميع الأطراف التي ترفض قيام سلام منصف وعادل يقدمه المجتمع الدولي.

إن رفع الحظر عن الأسلحة المفروض على اتحاد البوسنة والهرسك، الذي يتمثل فيه الطرفان اللذان قبلا الخطة الاقليمية لفريق الاتصال، ينبغي أن يكون الخطوة المنطقية المقبلة التي اشترطتها بصورة واضحة الورقة المؤرخة ٦ تموز/يوليه بشأن الحوافز والعوائق والصادرة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، فلو أنها كانت آلية معقولة حينذاك، فإنه ينبغي ألا يكون الحال مختلفا الآن، وبالتأكيد ليس خلال ستة شهور. والموعد المحدد الثاني ينبغي أن يسمح أيضا بإنشاء آلية معقولة لتحقيق التوازن المرغوب فيه في كرواتيا ومن ثم في المنطقة عموما.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ.

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد رحمان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتوجه اليك، سيدتي، بالتهنئة الحارة على توليك رئاسة المجلس لهذا الشهر وسأظل واثقا بأن قيادتك ستسهم على نحو إيجابي في أعمال المجلس. أود كذلك أن أشيد بسلفك السير ديفيد هناي، ممثل المملكة المتحدة، على إدارته الناجحة لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر.

إن مناقشة اليوم، التي تأتي في أعقاب اعتماد الجمعية العامة لقرارها ١٠/٤٩ بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، والذي شاركت بنغلاديش في تقديمه يكتسي أهمية حاسمة في دفع الحلول العلاجية قُدما على كامل الجبهة: الجبهة السياسية والقانونية والاقتصادية والإنسانية. إن المعيار الأساسي للأسرة الدولية لا يزال يتمثل في مساعدة الأطراف على بلوغ تسوية تفاوضية تكون عادلة وناجعة، وتعيد السلم الى كامل أراضي إقليم البوسنة والهرسك وتحافظ في الوقت نفسه على وحدتها وسلامتها الاقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

غير أن الواقع أبعد ما يكون عن تحقيق تلك التوقعات. إن ٧٠ في المائة من جمهورية البوسنة والهرسك ما زال خاضعا للاحتلال. وسراييفو، العاصمة، وغيرها من المدن ما زالت تحت الحصار وفريسة للخنق البطيء. فالمناطق الآمنة ومناطق الاستبعاد مابرحت عرضة للهجمات التي لا مبرر لها وأعمال القصف العشوائي. وتنتشر انتهاكات حقوق الانسان بحق المدنيين الأبرياء. وتتواصل انتهاكات القانون الإنساني الدولي المتمثلة بشدة أعمال الإبادة، مع عمل القليل لوقفها أو التخفيف من الممارسة الشنيعة المتمثلة "بالتطهير العرقي"، التي تستمر حتى الآن في مناطق مثل بنيالوقا وبيجيلينا.

ولا يمكن لأحد أن يشك في أن المأساة الحقيقية في البوسنة والهرسك، منذ نشوئها، كانت تتمثل في السعي بعزم وطيد لتحقيق هدف التجزئة المنظمة للبلاد خدمة لقضية "صربيا الكبرى"، ومن ثم، وبالرغم من قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بمقترح السلم الذي قدمه فريق الاتصال، فإن الدعم المتبقي المحتمل من جانب الجمهورية الاتحادية لصرب البوسنة يثير شكا عميقا يتطلب مراقبة دقيقة للحدود.

ولم تفعل شيئا لدعم ثقة المجتمع الدولي بحدوث تغيير حقيقي في الموقف. ويتعين على صربيا والجبل الأسود علاوة على ذلك اثبات المصداقية عن طريق الاعتراف بالدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة، وهي دول ذات سيادة وأعضاء في الأمم المتحدة أو باظهار المراعاة الفعلية للحدود المعترف بها دوليا. ولابد أيضا أن تدلل على حسن نواياها بوقف انتهاكات حقوق الانسان أو بالتعاون مع المحكمة الدولية المعنية بجرائم الحرب التي تم إنشاؤها.

ومن مفارقات هذه الحالة الرئيسية، التي يعتبرها الكثيرون منا تحديا للمعقولية والشرعية والمبادئ الأخلاقية، مسألة فرض حظر الأسلحة على طرف واحد وهو الطرف الضعيف على الرغم من الاعتراف الصريح بتفوق الصربيين في الأسلحة. ومما ضاعف من ذلك أن الحجج التي سيقت لتبرير هذا الغرض لا تتمتع بأية درجة من الصحة. ولم تعزز هذه الحجج عملية السلم وإنما قوضتها. ولم تحتو القتال أو تساعد على حماية المدنيين. ولم توقف العدوان ولكنها شجعته، مما أدى إلى تفكك الأوصال والاحتلال. والأهم من ذلك كله أنها كانت العامل الرئيسي الذي أسهم في ممارسة "التطهير العرقي" كأداة للحرب. وبالطبع ينبغي وضع وقياس حجم كل ما تقدم في سياق الجهود الشجاعة والصادقة جدا التي بذلتها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لاستعادة قدر من الأوضاع الطبيعية إلى هذا البلد المدمر وتسهيل المساعدة الإنسانية.

وربما كانت المفارقة الكبرى هي أن البوسنة والهرسك، على الرغم من هذا الاكراه المتميز بالخلل وانعدام المساواة، قبلت اقتراح السلم الذي عرضه فريق الاتصال، في حين استمر الصربيون في رفضه.

وثبت أن تقديم تنازلات للصرب البوسنيين يفسر بأنه علامة ضعف، الأمر الذي يستغل استغلالا كاملا بطريقة متواصلة ومحسوبة. وتتمثل المسألة الرئيسية في الابقاء على الضغط المستمر على الصربيين. ودون

ذلك ستكون مصداقية المجلس محل شك كما أن تآكل خطة السلم ستكون حتمية. وتعتقد بنغلاديش أن الوصفات العلاجية يجب اتباعها على جبهتين رئيسيتين.

الأولى، يتماشى رفع حظر الأسلحة كلية مع الحقوق الخاصة التي نص عليها الميثاق في إطار المادة ٥١ التي تكفل لجميع الدول الأعضاء الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرادى أو جماعات. ونرحب بعرض الحل الوسط الذي قدمته البوسنة والهرسك لرفع حظر الأسلحة من الناحية القانونية على أن يكون التطبيق الفعلي مؤجلا لمدة ستة أشهر، رهنا بامتثال الصربيين لقرارات مجلس الأمن. وتظل هذه أكثر نقاط الضغط حسما.

ثانيا، يجب تعزيز عدد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وولايتها وتعديل مناطق وزعها لمواجهة العدوان الصربي وتحقيق وقف شامل لاطلاق النار والحد من انتهاكات حقوق الإنسان واحتوائها ورصد الحدود لمنع دخول المواد المهربة وحماية "المناطق الآمنة" والمناطق المجردة من الأسلحة، وذلك لتعزيز تدفق المساعدة الإنسانية وكفالة دخول أفراد الأمم المتحدة، والابقاء، قبل كل شيء، على عملية السلم وتعزيزها.

ونتوقع ونأمل أن يعمل المجلس على نحو حازم وفعال وبالاجماع في هذا الاتجاه. وقد انقضى أكثر من عامين ونصف عام على وضع لم يسبق له مثيل من حيث أعداد الموتى والتدمير والبؤس والمعاناة البشريان. وإن من حق شعب البوسنة والهرسك التمتع بالسلم والعدل اللذين حرم منهما. ويجب عدم الاقلال من الضغط على الصربيين وإنما يلزم تشديده. ونعتقد أن رفع حظر الأسلحة خطوة أساسية لتحقيق هذه الغاية، كما أننا نؤيد تماما مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

والمتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الاسلامية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ارجو أن تسمحوا لي بالاعراب عن سعادة وارتياح وفدي بقرار مجلس الأمن بالنظر في رفع حظر الأسلحة عن جمهورية البوسنة والهرسك. ونأمل أن تسفر هذه الممارسة عن فائدة عملية، هذه المرة، وأن تعزز قضية العدل وحكم القانون والتمدن، لصالح شعب البوسنة الأعزل.

ولقد انقضى عامان ونصف عام على الآلام والمعاناة الهائلة والتدمير التام تقريبا لبلد، منذ فرض مجلس الأمن، بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١)، حظرا ظالما وغير قانوني وغير أخلاقي وغير عملي على إمدادات الأسلحة والمعدات العسكرية لجمهورية البوسنة والهرسك. ولم يحقق تطبيق هذا القرار هدفه المعلن ألا وهو السلم والاستقرار. وعلى العكس من ذلك، ساعد على جعل المعتدي أكثر جرأة وقوة وأدام الظروف التي تتيح ارتكاب المزيد من جرائم الابادة الجماعية و "التطهير العرقي". ومن جهة أخرى، أضعف الحظر الضحية ونزع سلاحه وقيد يديه وحرمه من حقوقه الطبيعية في الدفاع عن النفس، وهي الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وحاول، في الواقع، ارغام جمهورية البوسنة والهرسك على الاستسلام والخضوع للمعتدي بالاكراه.

وقد أكد دوما وفد جمهورية إيران الإسلامية ووفود أخرى عديدة من بلدان اسلامية وغير اسلامية، كلما وجد مجلس الأمن من السليم فتح ابوابه في وجه مجموع الأعضاء في الأمم المتحدة، أن فرض حظر الأسلحة على جمهورية البوسنة والهرسك، وهي دولة لم تكن قائمة عندما أتخذ القرار ٧١٣ (١٩٩١)، لا يخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القواعد القانونية الملزمة فحسب ولكن يحقق أيضا عكس ما يرمي إليه ويسفر عن خلل عسكري غير منصف ومجرد من المبادئ الأخلاقية ويؤدي بالتالي إلى توسع العدوان الصربي ضد جمهورية البوسنة والهرسك وتصعيده وإدامته. فمن الذي يتحمل مسؤولية الأرواح التي أزهقت والأطراف التي قطعت والنساء اللائي اغتصبن والأطفال الذين ابعدوا عن آبائهم والمنازل التي هدمت والآمال التي خابت، ومصداقية مجلس الأمن التي اهتزت خلال مدة العامين ونصف العام الأخيرة؟ وكان ينبغي تقديم مشروع قرار باعفاء جمهورية البوسنة والهرسك من حظر الأسلحة والنظر في هذا المشروع وإقراره بأغلبية ساحقة منذ وقت طويل، عندما

أصبح واضحا أن القرار الصحيح ليس هو بالقطع استمرار حظر الأسلحة لغير مصلحة الضحية، وأن المعتدي يملك فرصة الحصول على مزيد من الأسلحة التي يمكن له استخدامها. ويعتبر المجتمع الدولي مجلس الأمن مسؤولا عن الفشل في إعمال الارادة واتخاذ الموقف الحاسم وتجميع الموارد للارتفاع فوق المصالح الوطنية القصيرة البصر لبعض البلدان، بغية انهاء العدوان الصربي والدفاع عن سيادة دولة عضو بالأمم المتحدة وسلامتها الاقليمية. بل إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية أشد للافتقار إلى السلطة الأخلاقية والأمانة والاخلاص في الاعتراف بعجزه عن الاضطلاع بمسؤوليته الدستورية، وبالتالي فشله في فك القيود التي تكبل يدي الضحية لتمكين جمهورية البوسنة والهرسك من الدفاع عن نفسها على الأقل.

وتتركز أنظار العالم اليوم - لا سيما أنظار شعب البوسنة البائس - على هذا المجلس وعلى مواقف أعضائه الخمسة عشر. ومجلس الأمن عند منعطف تاريخي حيث يستطيع أن يختار القيام بالعمل الصحيح. فأمامه الفرصة لاستعادة سلطته المعنوية والقانونية المجرحة بأن يستثني حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من نطاق الحظر المفروض على التزويد بالأسلحة والمعدات العسكرية بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١).

ومن الناحية الأخرى، بوسع مجلس الأمن أن يختار إفشال الاقتراح الذي يقضي برفع الحظر على الأسلحة فيبقي بذلك على الوضع الإجرامي القائم في البوسنة، وهو بذلك يلحق الفشل بنفسه في حقيقة الأمر. ولن يكون هذا الاختيار مقبولا من المجتمع الدولي بشكل عام. إنه اختيار عديم الضمير، ويفتقد إلى الحكمة، وخاطئ - وإذا التزمنا التلطف في الوصف فإنه اختيار يفتقد إلى اللياقة.

ولا تخالجنا أية أوهام بأنه إذا رفع الحظر على الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك فإن ذلك سيكون علاجا ناجعا لكل الآثام. غير أننا نعتقد أن مجلس الأمن عليه التزام بأن يضع نهاية عاجلة للحالة الراهنة للأمور التي تشكل انتهاكا فادحا لأحكام وروح ميثاق الأمم المتحدة والقواعد العامة للقانون الدولي. وإذا حدث ذلك شكّل خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

وعلاوة على ذلك، فعلى العكس من دُفوع الذين يعارضون رفع الحظر على الأسلحة، فإن رفع الحظر إذا تحقق شكل خطوة حكيمة وإجراء تكتيكيا ذكيا ويزيد من الفرص المتاحة أمام عملية السلم. إن حجج المنتقصين من قيمة الاقتراح برفع الحظر على الأسلحة الذين يقولون أن تلك الخطوة إذا اتخذت قوضت عملية السلم وصعدت الصراع وعرقلت الجهود الإنسانية الطابع، حجج غير مقنعة. إذا أزيل الحظر على الأسلحة دعمت الإزالة حكومة البوسنة والهرسك من الناحية العسكرية مقيمة توازنا في القوى بينها وبين المعتدين الصرب. وسيدرك الصرب للمرة الأولى أن مواصلة العدوان وتحقيق أهدافهم غير القانونية باهظا التكلفة بالنسبة لهم - وربما يكونان مستحيلين. ومن المنطقي، في هذه الظروف، ان نتوقع من الصرب أن يحسموا المشكلة بالوسائل السياسية وليس في أرض المعركة. لذلك إذا رُفع الحظر على الأسلحة أحدث ذلك في الواقع مناخا نفسيا وعمليا يفضي إلى عملية السلم.

واتخاذ الجمعية العامة لقرارها ٤٩/١٠ بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، والذي تشجع فيه مجلس الأمن على استثناء حكومتي جمهورية واتحاد البوسنة والهرسك من الحظر على الأسلحة، دليلا آخر على آراء غالبية الدول الأعضاء.

ومن نافلة القول، بطبيعة الحال، ان رفع الحظر على الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك ينبغي أن يصحب في الوقت نفسه بعدد من الخطوات الأخرى. فالحاجة إلى تدعيم قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة باتجاه صنع السلم، وإلى تحديد ولايتها بوضوح لمنع قادتها العسكريين من تجاوز سلطاتهم والتوهان في عالم صنع الأمور السياسية، أمر لا يمكن المبالغة في تأكيده. ومن رأينا أن وجود منطقة رمادية بين القيادة العسكرية لقوة الحماية وزعاماتها السياسية كان محبطا للعمل، وقد استغل المعتدون هذا العنصر.

ويجب تدعيم قوة الحماية إذا ما كان لها أن تستطيع القيام بمهمتها إزاء حماية المناطق الآمنة، وفقا لقرارات مجلس الأمن الوثيقة الصلة. وانني لأتذكر أن دولا عديدة، من بينها جمهورية إيران الإسلامية، عرضت المساهمة بقوات لتدعيم قوة الحماية. وينبغي لمجلس الأمن أن يبدي استعدادا للنظر في هذه العروض مجددا.

ان اجتماع مجلس الأمن اليوم للنظر في رفع الحظر على الأسلحة المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك اختبار للمجلس. فالجهود المفتقدة للحماسة من جانب أعضاء المجلس لن تفضي إلى نتيجة ناجحة. ولقد حان الوقت للارتفاع على الأمور السياسية الوطنية واعتماد قرار يستند إلى الاقتراح الوسط الذي طرحه الرئيس عزت بيغوفيتش على الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام، لنبدأ بذلك عملية سلم جادة وحقيقية.

وختاما، أود الإشارة إلى البيان الختامي للدورة الاستثنائية السابعة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية التي عقدت في اسلام آباد في أيلول/سبتمبر من هذا العام. فعن البوسنة والهرسك يقول البيان:

"وأكد المؤتمر مجددا عدم جواز انطباق قرار مجلس الأمن ٧١٣ على جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وناشد مجلس الأمن تأكيد ذلك".

ويواصل البيان القول إنه:

"إن لم يرد تأكيد من مجلس الأمن في هذا الشأن، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، مع دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة قد تخلص إلى أن بوسعهم فرادى أو جماعات تزويد حكومة جمهورية البوسنة والهرسك بوسائل الدفاع عن النفس". (A/49/448، المرفق الأول، الفقرة ٤٠).

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم التالي هو ممثل الجزائر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا يا سيدتي الرئيسة بأن أعبر لك عن تهانئي القلبية بتبوئك رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر - وهو شهر تحتاج فيه مسائل كثيرة تتسم بالحساسية والتعقد إلى تحليلكم الثاقب البصر وإلى تقديركم الحصيف. وانني على اقتناع بأن رئاستكم، مثلها في ذلك مثل رئاسة سلفكم الموقر الذي أحييه التحية الواجبة، ستكون رئاسة حكيمة ومثمرة - وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتزامات المجتمع الدولي في مواجهة المأساة المثمرة في البوسنة والهرسك.

ومجلس الأمن، في ادارته الجهيدة للتطورات التي تحدث في أزمة تهدد وجود جمهورية البوسنة والهرسك في حد ذاته وتفرض على شعبها أسوأ المباذل والابتلاءات، ظل يستكشف طوال سنتين ونصف السنة، سبلا كثيرة، وأنشأ خلالها نطاقا كاملا من التدابير، ثبت أنها بأجمعها محدودة في مواجهة استراتيجية حقود من أجل الهيمنة والغزو. والأمر يبدو كما لو أن الأقلية الصربية المطالبة بالتحرير والوحدة قد وطدت نفسها على التصلب والتطرف لأجل طويل، ثقة منها بأن المجتمع الدولي سيعتاد بالتدريج على الأمر الواقع ويواصل التكيف مع ادعاءات غير مشروعة وفادحة بشكل متزايد.

والجزاءات التي فرضها المجلس لم تسفر عن النتيجة المرجوة. والمناطق الآمنة والمناطق المحظورة لم تضمن الحماية المرجوة للسكان المحاصرين. والجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والمخاطر التي تتكبدها لم تنه سياسة الأمر الواقع، مما هو اختبار قاس لمصداقية العمل الجماعي الذي يقوم به المجتمع الدولي من أجل دولة عضو صغيرة في الأمم المتحدة.

ان البحث المثابر عن حل سياسي عن طريق المفاوضات حشد من أجله الكثير من ذوي النوايا الطيبة، لم يفض إلى آفاق معقولة لسلم واستقرار دائمين ويعول عليهما، حتى عندما اتسم بمظهر مزعج من ممارسة الضغوط غير الواجبة على أضعف الأطراف وتكريس الأمر الواقع الذي نجم عن التوازن الراهن للقوى. وحتى الترتيبات الإقليمية التي وضعت في تموز/يوليه الماضي والتي وافقت عليها جمهورية البوسنة والهرسك - وهي موافقة لا تخلو من روح التضحية والمسؤولية - قوبلت بالرفض البات، الذي لا تخفى آثاره الخطيرة على الوسطاء أنفسهم.

ومن الواضح الآن أن البحث عن حل سياسي تفاوضي وصل إلى طريق مسدود، ولم يعد الإبقاء على الوضع القائم ممكنا أو مقبولا. لقد وضحت المسؤولية عن حالة الجمود تلك تمام الوضوح، وهي تبين بجلاء الطبيعة البائدة وغير المبررة لفرض حظر الأسلحة على جمهورية البوسنة

والهرسك، الذي كان أثره هو حرمان دولة عضو في الأمم المتحدة من الوسائل اللازمة لممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس دون أن توفر لها مع ذلك الحماية الدولية المناسبة، نظرا لأن المعتدي ظل يعتمد على قدرته التسليحية غير المحدودة ولم تردعه أية قيود أو تحذيرات أو أوامر.

والواقع أن تمديد الحظر على الأسلحة ليشمل جمهورية البوسنة والهرسك لا مبرر له أساسا. وهذا التمديد الذي فسره البعض بأنه يرجع إلى ظروف تاريخية خاصة، تغيرت تغيرا جذريا منذ ذلك الحين، لا يمكن تصوره الآن، لأنه وضح تماما أن الأقلية الصربية تراهن باستمرار على إضعاف مقاومة جمهورية البوسنة والهرسك وعلى أن يتم في النهاية اخراج الأمم المتحدة من العملية لكي تفرض تلك الأقلية الصربية إرادتها بلا حدود.

لقد آن الأوان إذن لأن ننصف جمهورية البوسنة والهرسك باعترافنا بحقها الأساسي والمشروع.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتخلص الآن من تلك الموانع التي لم تخدم قط قضية السلم، والتي جعلت المجتمع الدولي يكتفي بممارسة ضبط النفس التي تصورها المعتدي بأنها علامة على التردد والعجز.

لقد آن الأوان لأن يقوم المجلس بالرد على نحو إيجابي على طلب جمهورية البوسنة والهرسك المبرر حتى يجعل الأشهر الستة المقبلة مرحلة حاسمة من تاريخ هذا البلد الشهيد من خلال الحفز الحقيقي على إقامة السلم الدائم والعادل الذي يؤيده الجميع والذي يفي بالتزام المجتمع الدولي بالقيم والمبادئ التي لا تنتهك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وفقا للقرار الذي اتخذ في وقت سابق في هذا الاجتماع، أدعو السفير دراغومير جوكيتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد جيوكيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتيح اجتماع اليوم فرصة لتأكيد خطورة الحالة في أعقاب التطورات الجديدة الحادثة في البوسنة والهرسك ولتبيان النهج الناقص تماما الذي اتبعه المجلس تجاه هذه الأزمة منذ بداية الحرب الأهلية.

إن خطورة وتعقد الحالة في البوسنة والهرسك لا ينبغي أن يكونا سببا يبرر استمرار بعض الجهات الفاعلة الدولية في إساءة استخدام الجمعية العامة ومجلس الأمن سعيا وراء تحقيق مصالحها الخاصة، وبذلك تنشىء المزيد من العقبات التي تعرقل التوصل إلى سلم دائم وعادل في المنطقة.

ومنذ بداية الصراع، اتخذ عدد من الأعضاء الهامين في المجتمع الدولي وفي مجلس الأمن موقفا متميزا ومنحازا لا يأخذ في الاعتبار المبدأ الأساسي للمساواة الكاملة بين الشعوب الثلاثة المكونة لسكان البوسنة والهرسك وهم المسلمون والصرب والكروات. وباختيار المجتمع الدولي الاعتراف بالانفصال غير الدستوري للبوسنة والهرسك بوصفها دولة مستقلة، فإنه يكون قد تجاهل الحق الدستوري المشروع للشعب الصربي الذي يرغب في أن يبقى جزءا من يوغوسلافيا. كما أن الاعتراف بالحكومة التي يسيطر عليها المسلمون بوصفها ممثلة شرعية لكل الشعوب الثلاثة يؤكد أيضا النهج غير المتساوي المتبع تجاه شعوب البوسنة الثلاثة.

وطوال الأزمة كلها، ما فتئ مجلس الأمن بتصرفه المنحاز يضع اللوم بشكل حصري تقريبا على الجانب الصربي في البوسنة بالنسبة لكل ما يرتكب من فظائع هناك، متجاهلا على نحو متعمد نفس الأعمال التي يرتكبها المسلمون والكروات.

ومن المزعج بشكل خاص أن مجلس الأمن تسامح بشكل غير مقبول عن الخرق الواسع النطاق لوقف اطلاق النار وعن الهجوم الذي شنه الجانب المسلم مؤخرا بمساعدة ضخمة من القوات الكرواتية. إن الانتهاك المستمر لمناطق الاستبعاد بغرض التسليح وشن هجمات ضخمة في منطقتي سراييفو وبيهاك، والقتل الوحشي للجنود والممرضات من الصرب في منطقة جبل إيغمان، وعمليات "التطهير العرقي" والفظائع المرتكبة في الهجوم على كوبريش وبوزانسكا كروبا - كل هذه الأعمال لم تلق أي رد على الاطلاق من جانب مجلس الأمن.

وإذا واصل مجلس الأمن التصرف بهذه الطريقة، فإنه يخاطر ليس فقط بفقدان مصداقيته، بل أيضا بتحمل المسؤولية الكاملة عن تصعيد الحرب الأهلية وإمكانية امتدادها إلى المنطقة بأكملها.

ويبرر الهجوم الذي شنه المسلمون مؤخرا الموقف الذي اتخذته حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ بداية الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك ومفاده أن القيادة المسلمة المتطرفة ملتزمة التزاما راسخا بخيار الحرب من أجل تحقيق هدفها الذي طال سعيها إليه والذي يتوخى إقامة دولة متحدة يسيطر عليها المسلمون.

ومما يؤكد ذلك بوضوح أن السيد عزت بيغوفيتش وحزب العمل الديمقراطي الذي ينتمي إليه لم يبتعدا قط عن هذه الأهداف، على الرغم من العبارات البلاغية التي تدعو إلى المحافظة على البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق والديانات، وهناك حملة مستمرة تستهدف الإضعاف الكامل للطابع الاسلامي على المجتمع البوسني. وهذه السياسة ضرب من الوهم لأنها غير مقبولة للشعبين الآخرين اللذين يكونان سكان البوسنة والهرسك، وهي تشكل السبب الرئيسي لاندلاع الحرب الأهلية المأساوية هناك.

ويتضح بشكل خاص طابع اللامساواة الفعلي في النهج المتبع تجاه شعوب البوسنة والهرسك الثلاثة في حقيقة أنه تم التأكيد الكبير على إنشاء اتحاد فيدرالي كرواتي مسلم على ضمان حق الكروات في إقامة روابط اتحادية مع كرواتيا، في حين أن حق الصرب البوسنيين في إنشاء كيان مماثل يمكنه أن يقيم روابط مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مازال فريق الاتصال لم يعترف به علنا وبوضوح. وما لم تؤخذ في الاعتبار بشكل كامل المصالح المتساوية والمشروعة للأطراف الثلاثة فإنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للأزمة وللحرب الأهلية في البوسنة والهرسك.

ومما يؤسف له أن التطورات الأخيرة على الصعيد الميداني تؤكد بشكل قاطع أن من الأسباب الرئيسية لإنشاء الاتحاد الفيدرالي بين المسلمين والكروات هو إنشاء تحالف عسكري ضد الصرب هدفه النهائي الحرمان الكامل من الحقوق الأساسية والمصالح الحيوية للصرب في البوسنة والهرسك.

وتدين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتصميم قاطع تصعيد الحرب الأهلية، الذي تراه نتيجة مباشرة للانتهاك الصارخ والمتعمد لاتفاق وقف اطلاق النار من جانب الطرف المسلم وقوات الكروات البوسنية المدعومة بوحدات من الجيش النظامي لجمهورية كرواتيا. وتعرب الحكومة الاتحادية عن قلقها البالغ إزاء الدعم العلني لهذا الانتهاك الصارخ لاتفاق وقف اطلاق النار، من جانب بلدان معينه مما يؤسف أن من بينها دولة عضوا في فريق الاتصال. وتشكل مثل هذه الأفعال ضربة متعمدة للسلم، وجهدا مدبرا لتقويض عملية السلم.

إن المطالبات برفع حظر الأسلحة المفروض على المسلمين البوسنيين والقيام بضربات جوية هجومية ضد الصرب البوسنيين، لن يؤديا إلا إلى تصعيد بالغ الخطورة لا يمكن السيطرة عليه للصراع، مع تزايد مخاطر انتشاره إلى المناطق المجاورة. ورفع حظر الأسلحة سيحتم بالتأكيد انسحاب عناصر كبيرة من قوة الأمم المتحدة للحماية من المنطقة، وسيعرض دون شك قوات الأمم المتحدة الباقية على الجانب المسلم للدخول في الحرب الأهلية بما يتناقض وجميع المبادئ الأساسية لحفظ السلام. وحتى بالرغم من أنه معروف جيدا أن الجانب المسلم يتلقى بالفعل شحنات كبيرة من الأسلحة، خاصة بعد إنشاء الاتحاد الفيدرالي بين الكروات والمسلمين، فإن الرفع الكامل لحظر الأسلحة سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة تفاقم الحالة، بما يصحب ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

ومن المزعج بشكل خاص أن آخر الاتفاقات المبرمة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بشأن زيادة عدد الأهداف في الساحة البوسنية، يستهدف بالذات الصرب البوسنيين، بالرغم من كون الطرف المسلم قد دأب باستمرار على انتهاك قرارات مجلس الأمن الخاصة بالمناطق الآمنة. وحتى بعد أن طالبت قوة الأمم المتحدة للحماية منظمة حلف شمال الأطلسي مؤخرا باتخاذ موقف غير متحيز حيال جميع الأطراف التي تهاجم القوات التابعة للقوة المذكورة وتنتهك نظام المناطق الآمنة، رفضت تلك المنظمة رفضا قاطعا القيام بذلك بناء على إصرار الولايات المتحدة، التي انحازت على نحو سافر إلى جانب المسلمين البوسنيين، مما يشجعهم بالتالي على مواصلة الاستمرار في الخيار العسكري.

لقد دأبت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دوما على تكريس جهودها بغية التوصل إلى حل سلمي تفاوضي للأزمة في البوسنة والهرسك، وذلك لاقتناعها اقتناعا

راسخا بأن الحل الوحيد لأزمة البوسنة هو الحل السلمي وأنه لا يمكن أن يكون هناك منتصر في الحرب الأهلية. ويوغوسلافيا على استعداد لقبول أي حل توافق عليه الأطراف المتحاربة على أساس المساواة الكاملة واحترام الحقوق المشروعة لشعوب البوسنة الثلاثة جميعا. وبالتالي، فهي على أهبة الاستعداد للاعتراف بالجمهوريات اليوغوسلافية السابقة بعد حسم جميع المسائل المعلّقة في المفاوضات من جانب الأطراف المعنية.

ولا بد من التذكير بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أيدت جميع خطط السلم المتعلقة بالبوسنة والهرسك، بما فيها الخطة الأخيرة التي تقدم بها فريق الاتصال. وقد طلبت الحكومة من قيادة الصرب البوسنيين إظهار المرونة واتخاذ موقف إيجابي لا لبس فيه بشأن مقترح فريق الاتصال.

لقد اتهمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية زورا وبهتانا بالتورط وبالطموحات الاقليمية في البوسنة والهرسك، وقد تكرر ذلك في آخر قرارات الجمعية العامة، القرار ٤٩/١٠، بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، رغما عن الحقيقة التي سلّمت بها باستمرار والواردة بوضوح في إعلان جمعية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢، والتي مفادها أنها ليست لديها أية طموحات إقليمية تجاه أي من جمهوريات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وكما هو معروف جيدا وكما أكد الأمين العام، لا يوجد أي جنود من جيش جمهورية يوغوسلافيا في البوسنة والهرسك منذ أيار/مايو ١٩٩٢.

ومن غير المقبول، أن يتم في محافل مسؤولة مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن، الدفع باتهامات لا أساس لها من الصحة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويعد آخر قرار للجمعية العامة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك مثالا صارخا على هذا. فهو يتضمن اتهامات غير مقبولة على الإطلاق عن عدوان مزعوم من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على البوسنة والهرسك بالإضافة إلى إدانة لانتهاك حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وأوجه خرق للقانون الدولي. والإشارات إلى وجود معسكرات اعتقال وأسر في "صربيا والجبل الأسود" سخيفة للغاية ولا معنى لها على الإطلاق. فهي تهدف على نحو واضح إلى طمس الوضع الحقيقي في البوسنة والهرسك، ودعم الادعاءات التي تلقي الذنب على الجانب الصربي وحده سلفا في المسؤولية عن الأزمة الحاصلة في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، والبوسنة والهرسك على وجه الخصوص.

لقد قامت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مرارا وتكرارا بدعوة المنظمات الإنسانية الدولية لزيارة يوغوسلافيا والتحقق بنفسها من أن هذه الادعاءات لا أساس لها على الإطلاق.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مقتنعة بأن خطة فريق الاتصال واستمرار عملية السلم هما السبيل الواقعي الرشيد الوحيد لإنهاء الأزمة وإيجاد حل دائم وعادل. ويوغوسلافيا تناشد جميع الأطراف في الحرب الأهلية، أن توقف فورا وبلا قيد أو شرط جميع الأنشطة العسكرية وأن تلتزم التزاما صارما باتفاق وقف إطلاق النار. كما تناشد جميع الدول الأخرى ألا تقوم، على نحو مباشر أو غير مباشر، بتأييد أطراف الحرب الأهلية المسؤولة عن خرق وقف إطلاق النار، وأن تعارض تصعيد الحرب، وأن تؤيد عملية السلم.

من الواضح أن النهج الذي انتهج حتى الآن في البحث عن حل للأزمة في البوسنة والهرسك لم يكن فعالا. والرفع الفوري غير المشروط لجميع الجزاءات المفروضة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من شأنه أن يهيئ الظروف للتوصل إلى سلم دائم عادل على وجه السرعة.

تناشد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مجلس الأمن أن يتخلى عن نهجه المتحيز إزاء الأزمة في البوسنة والهرسك وذلك لصالح الإنهاء الفوري للحرب وتهيئة ظروف مواتية لتسوية تفاوضية سلمية شاملة للأزمة في البوسنة والهرسك وكذلك لمنطقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة بأسرها.

فيما يتعلق ببعض ما قيل خلال المناقشة، أود أن أتقدم بالتعقيبات التالية. يرفض وفد بلادي رفضا قاطعا الادعاءات الكاذبة والخاطئة التي قدمتها بعض الوفود. فالحالة في البوسنة والهرسك خطيرة للغاية ولا تحتمل التلاعب بالمجلس لإشباع الاحتياجات الدعائية السياسية والمحلية لبلدان معينة. وتلك الوفود التي لجأت مرة أخرى إلى طرح هذه الادعاءات أظهرت على نحو واضح أنها لا تسعى جاهدة بالفعل إلى إيجاد حل سلمي دائم وعادل. بل على النقيض من

ذلك، فإنها بمطالبتها المستمرة برفع حظر الأسلحة والقصف الجوي بل وحتى التدخل على نطاق كامل، تولد تصعيدا إضافيا للحرب الأهلية والعرقية في البوسنة والهرسك.

وكما أعلنا مرارا وتكرارا في مجلس الأمن وفي كل مكان، أن السلم في البوسنة والهرسك لا يمكن أن يتحقق بالوسائل العسكرية أو بالتهديد ومعاقبة طرف واحد بينما يتم في نفس الوقت تشجيع الطرف الآخر على مواصلة الاستفزازات والحملات الهجومية العسكرية. والحل الوحيد لأزمة البوسنة، كان دائما ويجب أن يظل، هو الحل السياسي التفاوضي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، فإنني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٠/٣٠ من صباح الغد الأربعاء ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

علقت الجلسة الساعة ٢١/٠٠